المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

نصب الاسم والفعل بعد الحرف – دراسة نحوية

أ.م.د. مهدي حمد مصطفى

قسم اللغة العربية، الكلية التربوية المفتوحة، جمهورية العراق

Email: mahdial3ani@gmail.com

الملخص:

يُعدّ هذا البحث مساهمة متميزة في دراسة النحو العربي، مستلهمًا من شغف الباحث بلغة القرآن الكريم وحرصه على استكشاف أبوابها ومسائلها النحوية، إذ يهدف إلى تصنيف الحروف التي تنصب الاسم والفعل في اللغة العربية، مع التركيز على القضايا النحوية المميزة لكلِّ حرف، وبيان أثرها في إيضاح المعاني المقصودة ودلالات التراكيب، وتتألف خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثان، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع. تناولت المقدمة دوافع اختيار الموضوع والخطة المتبعة، بينما تطرق التمهيد إلى تعريف الاسم والفعل والحرف لغةً واصطلاحًا، مع توضيح معنى الفعل المضارع، وكان المبحث الأول بعنوان "حروف النصب المختصة بالأسماء"، واستعرض حروف النصب التي تدخل على الجملة الاسمية مثل (إنّ وأخواتها)، والحروف التي تنصب الاسم وحده. وأمّا المبحث الثاني، فهو بعنوان (حروف نصب الفعل المضارع)، وتمّت فيه دراسة الحروف التي تنصب الفعل مباشرة، أو بـ(أن) المضمرة وجوبًا أو جوازًا، واختتم البحث بخاتمة تضمنت النّتائج، وتؤكّد هذه الدراسة على أهمية النحو في إثراء القدرات العلميّة وفهم التراكيب اللُّغويّة، مّما يسهم في إغناء المكتبة العربية بدراسة موجزة ومفيدة تعزز فهم دلالات الكلام.

الكلمات المفتاحية : (النصب، الفعل، الاسم، الحرف، وجوباً، جوازاً) .

المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

The Accusative Case of Nouns and Verbs After a Participle - A Grammatical Study

Assistant Professor Mahdi Hamad Mustafa

Department of Arabic Language / Open College of Education /

Republic of Iraq

Email: mahdial3ani@gmail.com

Abstract:

This research constitutes a distinguished contribution to the study of Arabic grammar, inspired by the researcher's passion for the language of the Holy Qur'an and their keenness to explore its grammatical domains and issues. It aims to classify the particles that govern the accusative case for nouns and verbs in Arabic, with a focus on the distinctive grammatical aspects of each particle, elucidating their impact on clarifying intended meanings and the connotations of syntactic structures. The research plan comprises an introduction, a preface, three chapters, a conclusion, and a list of sources and references. The introduction addresses the motivations for selecting the topic and the adopted methodology, while the preface defines the noun, verb, and particle linguistically and technically, alongside an explanation of the present tense verb's meaning. The first chapter, titled "Particles Governing the Accusative Case Specific to Nouns," examines the particles that render a nominal sentence accusative, such as "inna and its sisters," as well as those that govern the noun alone. The second chapter, titled "Particles Governing the Accusative Case of the Present Tense Verb," investigates the particles that directly govern the verb in the accusative or do so with an implied "an" (that) particle, whether obligatorily or optionally. The research concludes with a conclusion summarizing the findings, emphasizing the significance of grammar in enhancing scholarly capabilities and understanding linguistic structures, thereby contributing to enriching the Arabic library with a concise and beneficial study that deepens the comprehension of semantic nuances in discourse.

Keywords: (Nasb, Verb, Noun, Particle, Obligatorily, Optionally).

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين على سابغ نعمائه والصلاة والسلام على سيّدنا النبيّ محمّد وآله وصحبه الطيّبين الطّاهرين ... وبعد :

فليس غريباً أن تحظى اللغة العربية بعناية الدّارسين والباحثين، فهي لغة القران الكريم، وخير أمة أخرجت للناس، ولسان أهل الجنّة، وكان للنّحو نصيبه الكبير في دراستها ، والبحث بمناهجها ومعانيها المتجددة مع تجدد الزمن ، فزخرت المكتبة العربية بالتّصانيف الكثيرة في الوقوف على شتّى أبوابها النّحوية ، وبيان أثر النّحو في معرفة مغزى الكلام ، ودلالة التّركيب وأثره في بيان المعنى المقصود وقد قادني هذا الشغف ، وذلك الحرص والإعجاب بلغة القرآن الكريم إلى دراسة هذا العلم، والجدّ في فهم مسائله، وأبوابه ووجدته يُزيد القدرات العلميّة التي اتقنها ثراءً، وغناً يفيد القارئ عندما يجد بحثاً ، وإن كان مقتضباً يحتوي على تصنيف الحروف التي تنصب الاسم والفعل في العربية من خلال دراسة القضايا النحوية التي يمتاز بها كلّ حرف، وقد جاءت خطّة البحث مكوّنة من مقدّمة ،وتمهيد، ومبحثان تعقبها خاتمة ،وقائمة بالمصادر والمراجع. أمّا المقدّمة فقد ذكرت فيها سبب اختياري لدراسة موضوع نصب الاسم والفعل بعد الحرف، والخطّة التي سرت عليها ...أمّا التمهيد ،فتناول معنى الاسم والفعل والحرف في اللغة والاصطلاح، ومعنى المضارع في الأفعال، والمبحث الأول جاء بعنوان "حروف النصب المختصّة بالأسماء، وتناول ذلك في قسمين ، الأول : تناول الحروف التي تدخل على الجملة الإسمية، فتنصب فيها الاسم وترفع الخبر" إنّ المشبّهة بالفعل وأخواتها" ولا النافية للجنس ، وكذلك تناول الحروف التي تدخل على الاسم فقط ، فتنصبهُ ، والمبحث الثاني تناول دراسة حروف نصب الفعل المضارع ، وهي قسمان أيضاً، الأول: تناول دراسة الأحرف التي تنصب الفعل المضارع بنفسها مباشرة، واحرف تنصبه بـ (أن) مضمرة وجوباً ، أو جوازاً ،ثمّ انتهى البحث إلى خاتمة ونتائج ، ثم قائمة بالمصادر والمراجع... وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله وصحبه الطيّبين الطّاهرين

- التَّمهيد -

افتتح ابن مالك (ت ٧٦١هـ) ألفيته بالبيت الشعري:

كلامنا لفظ مُفيدٌ كاستقمْ اسم وفعلٌ، ثمّ حرفٌ الكلِم

وهذا التقسيم الكلام المفيد في اللغة العربيّة يعبّر عن حاجات المتكلّم ، ومقصده من تعليق الكلام بعضه ببعض ، والذي منه "نصب الاسم والفعل بعد الحرف" وهو عنوان هذا البحث ، وممّا يتطلّب تقديم تعريف بالمفردات التي تناول البحث دراستها : الاسم ،والفعل، والحرف ،وهي كما يأتي :

١- الاسم لغةً : وفي اشتقاقه قولان ، الأول : إنّهُ مشتقّ من "السّمُوّ" - العلو ، وهو رأي البصريين ، أمّا الكوفيّون ، فذهبوا إلى أنّ الاسم مشتقّ من" الوَسْم" ، وهو العلامة؛ لأنّ الاسم - وسْمٌ - على المسمّى ،فصار كالوسمِ عليهِ ؛ لذلك قال أبو العبّاس ثعلب (ت٤٢٩هـ): الاسم سمة توضع على الشيء يُعرف بها، أمّا البصريون ،فكان قولهم : إنّ الاسم مشتقّ من "السّموّ" ؛ لأنّ السّموّ في اللغة العُلُوُّ ، يُقالُ: سما- يسمو- سُمُوّاً ،إذا علا ومنه سُمّيَت السّماءُ سَمَاءً لعلوّها، والاسم يعلو على المسمّى، ويدلّ على ما تحته من معنى ، وهو ما ذهب إليه المبرّد (ت٢٨٥هـ)، إذ قال: الاسم ما دلّ على مسمّى تحته، والصحيح رأي البصريين، وهو "السّمُوّ" بدليل جمعه على "أسماء" ، وتصغيره على "سُمَيّ"، ويقال : سَما- يَسْمو -سموّاً ، إذا علا، وكأنّه قيل : اسم ، أي ما علا ، وظهر ؛ فصار عاماً (الدقر، ١٩٩٣م، ٣١-٣٢ ، والأنباري(ب)،٢٠٠٥م ، مسألة (١)،٢٧، وعبدالحميد ، د.ت ،٤٢٩-٤٣٠).

٢- الاسم اصطلاحاً: وأول من وضع للاسم تعريفاً ، وليس حدّاً سيبويه (ت١٨٠هـ) ، وذلك بقوله: الاسم نحو : رجل وفرس وحائط، وحدّهُ: لفظ يدل على معنىً في نفسهِ غير مقترن بزمانٍ محصّلٍ ماضٍ، أو مستقبلٍ، أو غيره "(سيبويه، د.ت، ١٢/١) ، وقوله غير مقترن بزمانٍ محصّلٍ تمييزاً له عن الفعل، والقول : (يدلّ على معنىً بنفسهِ) تمييزاً للاسم عن الحرف، وأما علاماته، فتتقسم قسمين : لفظيّة ، ومعنويّة، فاللفظيّة ما تلحقه في أوّلهِ، أو في حشوهِ، أو في آخرهِ.

أمّا علاماته المعنويّة، فهي أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً ، أو أن يخبر عنه تارةً، ويخبر به أخرى (سيبويه، د.ت، ١٢/١ ، والخشّاب ،١٩٧٢م ، ٦-٧، والسّاقي، ١٩٧٠م ، ١٠-١١) ،ومن خواص الاسم دخول الألف واللام عليهِ ، والتّنوين ، وحروف الجرّ ، وحروف النّداء، وحروف النّصب "إنّ وأخواتها" ، وغيرها (الورّاق،٢٠٠٢م،١٨٩ ، وابن عقيل ، ٢٠١٠م،١ / ١٨ -٢٢) .

٣- الفعل لغةً: كناية عن كل عملٍ متعدٍّ، أو غير متعدٍّ: فَعَلَ-يَفْعَلُ- فَعْلاً، وفِعلاً، والاسم مكسور، والمصدر مفتوح، وفعَلَهُ بهِ، والاسم الفعْل، والجمعُ الفِعال، مثل: قِدْح، وقِداح، وبِئر بِئار، وقيل: فَعَلَهُ- يَفْعَلَهُ - فِعْلاً مصدر (ابن منظور، ٢٠٠٣م ، ١١/ ٢٠٢، و الجوهري، ٢٠٠٩م، ٨٩٣-٨٩٤) .

٤- الفعل اصطلاحاً: أمثلة "أخذت من لفظ إحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ،ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(سيبويه، د.ت، ١٢/١) ، ويريد سيبويه بقوله: (إحداث الاسم) ، المصادر ،أمّا الفعل ،فهو" مادلّ على معنىً في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، ويعني بحثنا هذا (الفعل المضارع) الذي يدلّ على (الحال والاستقبال) ،وهو عند سيبويه (لمّا يكون ،ولم يقع) (سيبويه، د.ت، ١٢/١، والدقر، ١٩٩٣م، ٣٤٥).

٤ - الفعل المضارع : وهو من الأفعال التي تدخلها الزوائد الأربع في أوّله كهمزة المتكلّم في قولك: أقومُ أنا ، وتاء المخاطب المذكّر ، كقولك: تقومُ أنتَ ، والمؤنّثة الغائبة ،كقولك: تقُومُ هي ، ونون المتكلّم ومن معه، أو الواحد المعظم في نفسه حملاً على الجماعة ،نحو: نقومُ نحنُ، وياء المذكّر الغائب ، نحو : يقومُ هو(الخشّاب،١٩٧٢م، ٢١) ، فهذه الأحرف الأربعة تُسمّى (أحرف المضارعة) ، والفعل الذي تدخل عليه يُسمّى (الفعل المضارع) ،وأجمع النّحويون البصريون ، والكوفيّون على أنّ الفعل المضارع معربٌ(الأنباري(ب)،٢٠٠٥م، مسألة (٧٣)، ١٠١/٢)، ويُقصد بمصطلح (المضارعة) في اللغة المشابهة ، أو المشاكلة لكونه يتأثر بعوامل الإعراب "رفعاً ،ونصباً ، وجزماً" كما تتأثر الأسماء بعوامل الإعراب "رفعاً ،ونصباً ،وجراً" ، ووجه شبه الفعل المضارع للاسم ؛لكونه شائعاً بين زماني "الحال ،والاستقبال"، وهو مبهم فيهما ، وذلك في قولنا: يقومُ زيدٌ للحال ، وسيقومُ زيدٌ ، وسوف يقومُ زيدٌ للاستقبال ، ومن وجوه مشابهة الفعل المضارع

للاسم أيضا دخول لام الإبتداء التي تفيد التوكيد عليه ،نحو : " إنّ زيداً لَيقومُ ، وفي الاسم نقول: إنّ زيداً لَقائِمٌ ، واللام نفسها لا تدخل على الفعل الماضي ،أو الأمر ،وكلاهما مبنيان ولا يتأثّران بالعوامل ، فلما ضارع الفعل الاسم ،وشابههُ في هذه الأوجه أوجب ذلك في المضارع الإعراب رفعاً ،ونصباً ، وجزماً ، ولا جرّ في فيه كما لا جزمَ في الأسماء ، فالجزم في الفعل المضارع كالجرّ في الاسم(سيبويه، د.ت، ١٤، وابن يعيش،٤،٢٠٠١/٢١٠-٢١١، ابن فارس، د.ت، ٩٣-٩٤).

٥ - الحرف لغةً: للحرف في اللغة معنيان : الأول - (حروف الهجاء) ، ويُقصد بها حروف المباني التي تتألف منها الكلمات، الثاني: حروف المعاني، وهي الأداة التي تُسمّى (الرابطة) ؛ لأنّها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل ، كـ(عن ، وعلى) ،ونحوهما، قال الأزهري: كلّ كلمة بُنِيَت أداة عارية في الكلام لِتَفرِقة المعاني ، فاسمُها حَرْفٌ ، وإنْ كان بناؤها بحرفٍ ،أو فوق ذلك ، مثل: حتّى، وهل ، وبل ، ولعلّ(ابن منظور، ٢٠٠٣م،٣/ ١٢٨).

٦- الحرف اصطلاحاً : تناول أكثر النحويين معنى الحرف اصطلاحاً ، واتفّق أكثرهم (أنّه ما جاء لمعنى في غيره) ،ووضع سيبويه في كتابه تعريفاً للحرف وليس حدّاً إذ يقول :" فالكلم ما جاء لمعنى ليس باسم ،ولافعل، فنحو: ثمّ ،وسوف ، وواو القسم، ونحوها"(سيبويه، د.ت، ١٢/١) ،فقوله :(ليس باسم، ولا فعل) يقصد به الحرف ، وقوله : (لمعنى) ، أي: لمعنى ليس لذاته وإنّما في غيره ، وهو بذلك يفصل بين تعريف الحرف وتعريف كلٍّ من الاسم والفعل ، واتضّح المصطلح عند الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ،فقال في حدّ الحرف " مادلّ على معنىً في غيره ، ومن ثمّ لم ينفكّ من اسم، أو فعل يصحبه "(الزمخشري(ب)،١٩٩٩م، ٣٦٣)، وواضح هنا إنه يريد حدّ حرف المعنى .
وذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) تعريفاً للحرف المعنى بقوله: " والحرف كلمة دلّت على معنى في غيرها ،فقولنا: (كلمة) جنس عام يشمل : الاسم ،والفعل، والحرف ، وقولنا:(دلّت على معنى في غيرها) فصلٌ ميّزهُ من الاسم والفعل ،إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما ،ومعنى الحرف في غيره".(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٤٤٧/٥) ، وذكر ابن عقيل حدّ الحرف في شرح ألفيّة ابن مالك بقوله :" إن لم تدلّ على معنىً في نفسها ،[يعني الكلمة] بل في غيرها ،فهي الحرف"(ابن عقيل، ٢٠١٠م،١ / ١٧) ، ومن المعروف أنّ الحروف لايحسن فيها شيء من علامات الأسماء ،والأفعال

، ومن أنواع حروف المعاني العاملة: حروف عاملة مختصّة بالأسماء ،وحروف عاملة مختصّة بالأفعال، وحروف لاتعمل ، وغير مختصّة مشتركة بين الأسماء والأفعال ، فالحروف التي تدخل على الأسماء ،وتعمل فيها النّصب : إنّ المشبهة بالفعل وأخواتها ،ويا النّداء وأخواتها ، وإلّا التي للإستثناء وغيرها ،وهي التي تتنزل منزلة الجزء من الاسم ، وأمّا الحروف العاملة المختصّة بالأفعال التي تدخل على الفعل المضارع ، فتنصبه ،ومنها : لن ، وأنْ ،وكي ، ولام التّعليل ، والفاء السّببية ....إلخ ، وهي التي تتنزل منزلة الجزء من الفعل أيضاً (المرادي،١٩٩٢م، ٢٧- ٢٨، والسيوطي،١٩٨٠م، ١ /٢٧)، وهو موضوع بحثنا هذا .

المبحث الأول : حروف النّصب المختصّة بالأسماء

ويتناول هذا المبحث الحروف التي تنصب الأسماء متمثلاً ذلك في إنّ وأخواتها، وما يشبهها في العمل ،وكذلك الأحرف الناصبة التي لاتدخل إلّا على الاسم ، وهي كما يأتي :

١ - الحروف المشبّهة بالفعل (إنّ وأخواتها) وهي (إنّ ، وأنّ ،وكأنّ ، ولكنّ ،وليتَ ، ولعلّ)، وهي من نواسخ إعراب المبتدأ، والخبر في الجملة الإسمية ، وهذه الحروف ناصبة لأسمائها ،أمّا الخبر فقد اختلف النّحويون في توجيه العامل فيه ،والحُروف المشبّهة بالفعل في المذهب البصري " تنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ؛ لأنّها تشبه الفعل لفظاً ومعنى ، كونها على وزن الفعل ،ومبنية على الفتح ، وانّها تدخلها نون الوقاية ، نحو القول: (إنّني ،كأنّني ، لكنّني ، ... إلخ) ،وفيها معنى الفعل، فمعنى (إنّ ،وأنّ) حققّتُ ،ومعنى (كأنّ) شبّهتُ ، ومعنى (لكنّ) استدركتُ، ومعنى (ليت) تمنّيتُ ، ومعنى (لعلّ) ترجّيتُ ، فلمّا أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ، ومنصوب ، فكذلك الحروف المشبّهة بالفعل ينبغي أن يكون لها مرفوع ،ومنصوب ؛ ليكون المرفوع فيها مشبّهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبّهاً بالمفعول (الأنباري(ب)،٢٠٠٥م، المسألة(٢٢)،١/١٦١).

أمّا الكوفيون، فاحتجوا بأن قالوا : إنّ الأصل في الحروف المشبّهة بالفعل أن لا تنصب إلّا الاسم ، وإنّما نصبته ؛ لأنّها أشبهت الفعل ،وعملها عمل الفعل ولمشابهة بينهما يؤدّي أن تكون فرعاً عليه ، فهي أضعف من الفعل ،ولأنّها أضعف من الأصل، فينبغي أن لا ترفع الخبر بل تنصب

الاسم فقط جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول؛ لأنّنا لو أعملنا الحروف المشبّهة عمل الفعل لأدّى ذلك إلى التّسوية بينهما، وذلك لا يجوز ، فوجب أن يكون الخبر باقياً على رفعه قبل دخول (الحروف المشبّهة) على جملته (الأنباري(ب)،٢٠٠٥م، المسألة (٢٢) ،١/ ١٦٠ – ١٦١، وابن عقيل، ٢٠١٠م،١/ ٢٧٤ - ٢٧٥) .

وذهب ابن مالك - رحمه الله - (ت ٦٧٢ هـ) في شرح التّسهيل إلى القول : إنّ الحروف المشبّهة بالفعل خمسة في الأصل " كما يقول أكثر المصنّفين ،ويكملون السّتة بأنّ المفتوحة"(ابن مالك، ٢٠٠١م، ٣٨٧/١)، وتدخل هذه الحروف على المبتدأ فتنصبه على أنّه اسمها ،أمّا خبرها ،فقد يكون اسماً منفرداً ،أو شبه جملة من (الجار والمجرور ،أو الظرف) ،وقد يكون جملة اسميّة ،أو فعليّة ، كما الخبر في الجملة الإسميّة (ابن جنّي(أ)،١٩٨٢م، ١٠٤-١٠٥ ، وابن عقيل، ٢٠١٠م،١/ ١٦٤- ١٧٣).

والرّأي عندي أن الحروف المشبّهة بالفعل على الرّغم من أنّها بمنزلة الفعل في العربيّة إلّا إنّها لا تتصرّف تصرّفه، فهي تنصب الاسم ، ولا ترفع الخبر ؛لأنّه مرفوع قبل دخولها ، قال سيبويه في (باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) :

وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال ،وهي إنَّ، ولكنّ، وليتَ، ولعلّ، وكأنّ ، وذلك قولك : إنّ زيداً منطلقٌ ،وإنّ عمراً مسافرٌ ،وإنّ زيداً أخوك ، وكذلك أخواتها ، وزعم الخليل أنّها عملت عملين : (الرّفع ،والنّصب) [أي: رفع الخبر ونصب المبتدأ] كما عملت كان الرّفع والنّصب حين : قلت : كان أخاك زيدٌ إلّا أنّه ليس لك أن تقول : كأنّ أخوك عبدَالله ، تريد : كأنّ عبدَالله أخوك ؛ لأنّها لاتُصرَّفُ تَصرُّفُ الأفعال،[في التّقديم والتّأخير في معموليها]، ولايُضمر فيها المرفوع كما يُضمر في (كان) ،فمن ثمّ فرّقوا بينهما[أي : بين إنّ وأخواتها ، وبين الفعل] كما فرّقوا بين (ليس، وما) ، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل : هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها ،وليست بأفعال (سيبويه، د.ت، ١٣١/٢، ابن الحاجب(ج)، ١٩٧٩م ،١١٠/١) ، وهكذا نجد سيبويه ومن تبعه من النّحويين لم يوافقوا الخليل بن أحمد الفراهيدي -رحمه الله- (ت ١٧٠ هـ) في عمل (إنّ وأخواتها) الرّفع والنّصب كما تعمل (كان وأخواتها) ، وتتصرّف كتصرّف الأفعال، فإذا تقدّم الخبر في جملتها رفعته ، وإذا

أعقبها الاسم نصبته ،بل هي تختصّ بنصب الاسم فقط، وتصرّفها ناقص عن تصرّف الأفعال ؛لأنّها حروف مشبّهة بالفعل ، وليست أفعالاً، فنصب (إنّ وأخواتها) للاسم كان بالمشابهة بينها ، وبين (كان وأخواتها) ؛ لذلك تقدّم منصوبها (اسمها) ، وتأخّر المرفوع (خبرها) عكس الفعل الناقص (كان) الذي تقدّم مرفوعه، وتأخّر منصوبه ، فـ(إنّ وأخواتها) " لايجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلّا أن يكون ظرفاً ،أو حرف جر.

تقول: إنّ في الدّار زيداً ، ولعلّ عندَك عمراً"(ابن جنّي(أ)،١٩٨٢م، ١٠٥) ،أي: لايتقدم خبر إنّ وأخواتها ،إذا كان منفرداً ، أو جملة (فعليّة، أو اسميّة) على اسمها إلّا إذا كان ظرفاً، فإنّ حكمه إذن حكمه في جواز التّقديم إذا كان الاسم معرفة ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ (الغاشية: ٢٥ – ٢٦) ، وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة ،نحو : (إنّ من البَيان سِحْرَاً) (الترمذي،٢٠٠٩م، رقم الحديث (٢٤٦٠) ، ٢٤٧/٤) ، وإنّما جاز تقديم الخبر ظرفاً؛ لتوسّعهم في الظروف مالا يتوسّع في غيرها... ، واجرى الجار مجراه لمناسبة بينهما إذ كلّ ظرف في التّقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل، أو معناه كإحتياج الظروف" (ابن الحاجب(ج)، ١٩٧٩م ،١١٠/١-١١١، ابن الحاجب(ب)، ١٩٨٠م، ١٨١ - ١٨٢).

وهذا مافُهم ممّا سبق من كلام ابن الحاجب، والرّضي الأستربادي (ت٦٨٦هـ)، فالحروف المشبّهة بالفعل (إنّ وأخواتها) على الرّغم من أنّها بمنزلة الفعل (التّام، والنّاقص) لكنّها لاتتصرّف تصرّفه في جواز تقديم وتأخير خبرها المرفوع ، واسمها المنصوب ، واستثنى من ذلك الخبر (الظرف ،والجار والمجرور) على وجه التّوسّع ،وتمّ تفصيل ذلك فيما سبق ،وقد عَلل ذلك بقوله: " وإنّما ذلك ؛ لأنّ هذه الحروف فروع على الفعل في العمل ....، فأُريد أنْ يكونَ عملُها فرعيّاً أيضاً، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدّم المنصوب على المرفوع ، والأصل أن يتقدّم المرفوع على المنصوب كما عرفت في (باب الفاعل)، والأصل أن يلي فعله ، فلمّا أعملت العمل لفرعيتها لم تتصرّف في معموليها بتقديم ثانيها على الأوّل كما تصرّف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل" (ابن الحاجب(ج)، ١٩٧٩م ،١١٠/١، ابن الحاجب (ب)، ١٩٨٠م، ١٨١ - ١٨٢)، وإن كانت تعمل عمل الفعل لتشبيههم لهما بالفعل ،فالفعل "لامحالة مقدّماً عليها وأصلاً من حيث لايتصوّر أن يكون المشبّه قبل المشبّه ومقدّماً عليه"(الجرجاني(ج)،٢٠١١م، ١٤٣).

وفهم ذلك أيضاً من كلام أحمد المالقي (ت ٧٠٢هـ) في كتابه (رصف المباني في شرح حروف المعاني) بقوله:" إنّ وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدّية إلى مفعول به واحد ، من نحو: ضرب زيدٌ عمراً ،بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما وتضمّنتهما كتضمِّنها، وإن اختلفا فيه فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر ،إلّا أنّهُ تقدُّم المنصوب لازم على المرفوع في بابها تنبّهاً على أنّ عملها بحقِّ الشَبه لابحقّ الأصل ، ولم تتصرّف تصرّف الأفعال ،فلا يجوز في معمولها تقدّم آخرها على الأوّل ،ولا عليها لذلك "(المالقي، ٢٠٠٢م، ١٩٩، و الأنباري(ب)،٢٠٠٥م، المسألة (٢٢) ،١/ ١٦٠ ، والأنباري(أ)،١٩٩٧م، ٩٤) .

ونخلص في توجيه نصب الاسم بعد " إنّ وأخواتها "، وعلّة عملها في المبتدأ والخبر أنّها على الرّغم من كونها تشبه الفعل في وجوه عديدة إلّا أنّها لاتعمل عمله في تقديم، وتأخير مرفوعها ومنصوبها ؛ لأنّها فرع عن الفعل وليس أصلاً ؛ لذلك كان عملها أيضاً فرعاً عن عمل الفعل، واستثني من ذلك إذا كان خبرها ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً ، وسبق شرح ذلك، أمّا عن معانيها فنعرض لها فيما يأتي :

١-**أوّل هذه الحروف (إنّ، وأنّ) :** وهما للتّوكيد ، وتؤكّدان مضمون الجملة ،وتحقّقانه (ابن جنّي(أ)،١٩٨٢م، ١٠٥، الزمخشري(ب)،١٩٩٩م، ٣٧).

٢-**(كأنّ) :** للتشبيه المؤكّد ، وذهب سيبويه إلى أنّها مركبة من (كاف التشبيه)،(إنّ المؤكَّدة) ، إذ قال : (وإنّما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد ،من ذلك قولك : كأنّ ، ادخلت الكاف على (أنّ) للتشبيه) (سيبويه، د.ت، ٢٧١/٢)، وتبعه في ذلك المبرّد (ت٢٨٥هـ) ،وابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ)(المبرّد،١٩٩٤م،٤/ ١٠٨-١١٤، بن السراج،١٩٩٦م،٢٧٨/١) ، والأصل أن نقول : (إنّ زيداً كالأسد) ، فقدّمت (الكاف) على (إنّ) المؤكّدة ، وفتحت همزتها ، فأصبحت (كأنّ) للتشبيه المؤكّد (الزمخشري(ب)،١٩٩٩م، ٣٨٥، وابن مالك، ٢٠٠١م، ٣٨٨/١)، ولم يُثبت لها أكثر النحويين البصريين غير معنى التّشبيه ، وهي عند بعض النّحويين الآخرين ، لها معانٍ غير التّشبيه ،كالتّحقيق ،والشّكّ ،والتّقريب ،وإن اتّفقوا أنّها للتّشبيه أوّلاً (الهلالي،١٩٨٦م، ١٦٣-١٦٥).

٣- لكنَّ : وهي لمعنى الاستدراك ،وتتوسّط " بين كلامين متغايرين نفياً ، وإيجاباً ، فتستدرك بها النّفي بالإيجاب ،والإيجاب بالنّفي ، وذلك قولك : ماجاءني زيدٌ لكنّ عمراً حضر ،" جاءني زيدٌ لكنّ عمراً لم يجيءْ" (الزمخشري،١٩٩٩م، ٣٨٥، و الهلالي،١٩٨٦م، ١٧٩) ، وقال بعضهم (لكنّ) للإستدراك والتّوكيد (المرادي، ١٩٩٢م، ٦١٥) ، ولكنّ " حرف بسيط عند البصريين ،أو مركّبة من(لكن، وأنْ) اتصلت بها، فحذفت الهمزة وادغمت النّون بالنّون ،وتختصّ بجملة المبتدأ والخبر ،وهي تعمل عمل إنّ التّوكيديّة وفي كلتا الحالتين يستدرك بها بعد النفي والايجاب"(رضا، ١٩٦٠م، ٥/ ٢٠٦) ، ونُسب للفرّاء (ت٢٠٧ ه) في (الجنى الدّاني) القول :(لكنّ) مركّبة ؛ أصلها (لكن وأنْ)، فطُرِحَت الهمزة ونون (لكن) (المرادي، ١٩٩٢م، ٦١٧) ، ورأي الفراء (ت٢٠٧هـ) في كتابه (معاني القرآن) جاء مخالفاً لما نسبه إليه المرادي في كتاب (الجنى الدّاني)، إذ يقول الفراء في كتابه (معاني القرآن) : (وإنّما نصبت العربُ بها إذا شُدّدت نونها ، لأنّ أصلها : إنّ عبدَالله قائمٌ، فزيدت على "إنّ " لام ،وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً)(الفرّاء،٢٠٠٢م، ٣١٢/١) ، وهنا يشير الفراء إلى أنّ (لكنّ) بالنّون المشددة حرفاً واحداً ،وليست مركبة من حرفين كما ذكر المرادي في كتابه (الجنى الداني في حروف المعاني .

٤- ليت : وهي حرف تمنٍّ عند سيبويه والمبرّد ،ومن تبعهم من النّحويين ، وذكر المالقي أنّ (ليت) " حرف تمنّي يغيّر معنى الإبتداء إلى التّمنّي "(المالقي، ٢٠٠٢م،٣٦٧) ، وهو متعلّق بالمستحيل غالباً ،أو طلب مالا طمع فيه كقوله:".... ليت الشّباب يعود يوماً" ، أو مافيه عسر ، كقول المعدم الآيس : ليت لي قنطاراً من الذّهب (ابن هشام(ج)، د.ت،١٧١-١٧٢) ، وقد يكون بالممكن غير المتوقّع قليلاً ، نحو: " ليت سعيداً مسافرٌ معنا " ، فإن كان متوقّعاً دخل في التّرجّي "(السامرائي،٢٠٠٧م،٢٧٧/١).

٥- لعلّ: وأصلها عند أبي العبّاس المبرّد:"علّ" زيدت عليها لام الإبتداء"(الزمخشري(ب)،١٩٩٩م، ٣٨٩)، وتفيد التّرجّي، وهو طلب المحبوب المستقْرب حصوله ،كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ١٨٩)، أو للإشفاق ، وهو توقّع المكروه ، كقولك: لعلّ زيداً هالك ، أو التّعليل ، كقوله تعالى : ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (طه: ٤٤)، ومعناها عند سيبويه: (التّرجّي والطمع والإشفاق)

(سيبويه، د.ت، ٢٣٣/٢، الزمخشري(ب)،١٩٩٩م، ٣٨٨، و ابن هشام (ج)، د.ت،١٧٢، و المرادي، ١٩٩٢م، ٥٧٩-٥٨٠) ، وتابعه نحويّو البصرة ، وأورد غيرهم هذا المعنى منهم: ابن يعيش(ت٦٤٣ هـ) ،والمرادي (ت٧٤٩هـ)،والسّيوطي(ت ٩١١هـ) (الهلالي،١٩٨٦م، ١٦٨)، والفرق بين (لعل) ،وبين (ليت) التي للتّمنّي ، أنّ الرّجاء يكون في الممكن ، والتّمنّي لايكون إلّا في المستحيل (السامرائي،٢٠٠٧م، ٢٧٧/١).

٦ - **(لا) النّافية للجنس :** وتسمّى (لا) التّبرئة دون غيرها من أحرف النّفي (الأزهري، ٢٠٠٠م، ١/ ٣٣٦) ، وتدخل على الجملة الإسميّة "المبتدأ، والخبر" وهي عاملة عمل (إنّ) المشبّهة بالفعل بشروط محددة، ولاتعمل إلّا في الاسم النّكرة المتّصل بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة ، نحو : (لاغلام سفرٍ حاضرٌ) ،فإن كانَ مفرداً ، فهو مبني على الفتح في محل نصب، ومذهب سيبويه أن خبر (لا النافية للجنس) مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا النافية للجنس على التّركيب النّحويّ(جملة المبتدأ ،والخبر)، فهي لاتعمل في الخبر ، وإذا بُني الاسم بعدها ، فـ (لا) واسمها في موضع رفع بالإبتداء (سيبويه، د.ت، ٢٧٥/٢، وابن هشام (ب)،٢٠٠٤م، ٣/٢ ، و المرادي، ١٩٩٢م، ٢٩١، والأزهري، ٢٠٠٠م، ٣٣٦/١) ، وعملت(لا النافية للجنس) عمل(إنّ) ؛" لأنّ في ذلك إلحاقاً لـ (لا) بـ (إنّ) لمشابهتها إيّاها في التّوكيد، فإنّ (لا) لتأكيد النّفي ، و(إنّ) لتأكيد الإثبات ،ولفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنّ) ،إذا خففت في تضمين متحرّك بعده ساكن ، فلمّا ناسبتها حُملت عليها في العمل "(الصبّان،٢٠٠٣م،٢/ ٤٦٠) ، وإنّ شرط عمل (لا) النّافية للجنس عمل (إنّ) المشبّهة بالفعل أن تدخل على (الاسم النّكرة) ؛لأنها لاتشبه الفعل، وإنّما هي مشبهة بالمشبه بالفعل-إنّ- ووجه المشابهة بينهما ؛ " لأنّ (لا) للمبالغة في النّفي ؛ لكونها لنفي الجنس ،كما أنّ (إنّ) للمبالغة في الإثبات، وقيل حُملت عليها حملُ النّقيض على النّقيض "(ابن الحاجب(ج)، ١٩٧٩م، ١١١/١) .

٢- حروف نصب تدخل على الاسم المفرد :

أ- وأو المعيّة :

ويأتي بعد الواو في الجملة الفعلية اسم يُسمّى (المفعول معه) ، وهو أحد أنواع الفَضْلات في العربيّة ، ويقع بعد (واو) لمعنى (مع) ؛ لذلك سُمّيَت بـ (واو المعيّة) ، والناصب للاسم ، وعند

عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) الواو عاملة ناصبة للاسم الذي بعدها (المفعول به) ،إذ يقول : " أعلم إنّك إذا قلت :(ماصنعت وزيداً)، فإنّ (زيداً) ينتصب بالفعل الذي هو (صَنعْتَ) بوساطة (الواو) ، وذلك أنّك لمَّا قلت : ما صنعت ؟ ، لم يمكنك أن تعدّيه إلى (زَيْد) ،وتوقعه عليه ؛ إذ لا تقول : (أيّ شيء صنعتَ زيداً؟) " (الجرجاني(أ)، ٢٠٠٩م، ٥٨٨/١) ، وهو ضعيف عند المرادي وغيره ؛ "لأنّ الواو لو كانت عاملة لاتّصل بها الضّمير في ، نحو :(سِرْتُ وإيّاك) ، والصّحيح أنّ (المفعول معهُ) منصوب بما قبل (الواو) من فعل ،أو شبهه بواسطة الواو"(المرادي، ١٩٩٢م، ١٥٥) ، وأرى أنّ "الواو" لاتعدّ من الحروف التي تختصّ بنصب الاسم الواقع بعدها ، وذلك لكونها واحدة من أنواع عديدة منها (واو الحال ،وواو العطف ،وواو ربّ ، وواو الثّمانية ...، وغيرها) ؛ ولأنّها لم يتّفق على عملها في نصب الاسم الواقع بعدها بها ، وهو (المفعول معه) .

ب- حرف الإستثناء (إلّا) :

التي تسبق المستثنى ، وهي أحد أركان جملة الإستثناء التي تتكون من (المستثنى منه ،وأداة الإستثناء ، والمستثنى) ، وتعدّ (إلّا) حرفاً رباعيّاً، والمشهور في المذهب الكوفي "أنّ (إلّا) مركّبة من (إن ولا) ، ثمّ خُفّفت (إنّ) ، وأدغمت في (لا) ، فنصبوا بها في الإيجاب إعتباراً بـ (إنّ) ، وذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو " الفعل ، أو معنى الفعل بتوسّط (إلّا) (الانباري(ب)،٢٠٠٥م، المسألة (٣٤) ،١/ ٢٢٦) " ، واحتجّ الكوفيون على أنّ (إلّا) هي النّاصب للاسم المستثنى في جملة الإستثناء ؛ لأنّها تقوم مقام الفعل (أستثني) ، وذلك في القول في جملة (قام القومُ إلّا زيداً) ، كان المعنى فيها :(قام القومُ أستثني زيداً) (النّحويّ،٢٠٠٥م، المسألة (٣٤) ،١/ ٢٢٧)، أمّا البصريون ،فقالوا في توجيه ذلك : إنّ النّاصب للاسم المستثنى في جملة الإستثناء الفعل؛ لأنّه وإنْ كان فعلاً لازماً في الأصل ، فأنّهُ تعدّى بـ (إلّا) إلى المستثنى ، فينصبه كما يتعدّى الفعل بحرف الجرّ في القول: (مررتُ بزيدٍ) (النّحويّ،٢٠٠٥م، المسألة (٣٤) ،١/ ٢٢٧) ، ففي القول: (خرجَ القومُ إلّا زيداً) كان (زَيْد) المستثنى من القوم؛ لأنّك قد أخرجته من جملتهم ،وزعمت أنّه لم يشاركهم في الخروج ، والمستثنى منصوبٌ ، ونصبه بالفعل الذي قبله بواسطة (إلّا) ، فإذا قلت : (خرج القومُ) لم يكن الفعل بنافذ إلى شيء ، فإذا أتيتَ بـ(إلّا) أوصلهُ إلى (زَيْد) ، وكان فيه هذا المعنى" (الجرجاني، ٢٠٠٩م، ١١/٢، وابن الحاجب(أ)، ١٩٨٢م ،٣٦١/١) ، كما في القول:(مررتُ

بزيدٍ) الذي تعدّى فعله بحرف الجرّ ، ويكون فيه المعنى الذي نراه. واختار ابن مالك(ت ٦٧٢هـ)في كتابه (شرح التسهيل) نصب (إلّا) للاسم بعدها بقوله :" واخترت نصبه بها نفسها ، وزعمت أنّي في ذلك موافق لسيبويه، وللمبرد، وللجرجاني ، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشّرّاح لكتابه "(ابن مالك، ٢٠٠١م، ١٩٤/٢) ، وهذا مخالف لما جاء في "كتاب سيبويه" في [باب لايكون المستثنى فيه إلّا نصباً] بقوله: (لأنّه مُخرَجٌ ممّا أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ماقبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلت: (له عشرون درهماً) ،وهذا قول الخليل -رحمه الله - وذلك قولك : أتاني القومُ إلّا أباك ، ومررت بالقوم إلّا أباك ، والقوم فيها إلّا أباك ، وانتصب (الأب) ،إذ لم يكن داخلاً فيه ماقبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ماقبله من الكلام؛ كما أنّ (الدرهم) ليس بصفة العشرين ، ولا محمول على ما حُملت عليه ، وعمل فيها"(سيبويه، د.ت، ٣٣٠/٢-٣٣١) ، وهذا مخالف لما ذهب إليه ابن مالك في شرح التّسهيل الذي قال فيه : إنّ سيبويه لم يوافق مذهبه البصري إذ رجّح ذهاب سيبويه إلى نصب (إلّا) للاسم المستثنى بعدها بقوله : "واخترت نصبه بها نفسها "(ابن مالك، ٢٠٠١م، ١٩٤/٢) .

ويبدو لي أن النّحويين اختلفوا في النّاصب للاسم المستثنى بعد (إلّا)، إذ ذهب سيبويه ،ومن تبعه إلى أنّ الناصب له الفعل الذي قبل (إلّا) ، أو ما جرى مجراه بواسطة (إلّا) ،وهو المذهب الصّحيح ؛ لأنّ الفعل الذي قبل (إلّا) ، أو ما جرى مجراه هو الطّالب للاسم الذي بعد (إلّا) ، والمتضمّن له (المالقي، ٢٠٠٢م،١٧٦، وهذا الرأي يقترب ممّا قيل في توجيه النّصب للاسم بعد (إنّ واخواتها ، ولا النّافية للجنس) الذي عدّه النّحويون شبيهاً بالمفعول به ؛ لأنّه جاء بعد تمام الكلام .

ج- أحرف النّداء التي تسبق الاسم المنادى :

وتدخل على الاسم المفرد ،ويكون مبنيّاً على ما يُرفع به عندما يكون معرباً ، وفي محل نصب ، أمّا الاسم المضاف ،والشبيه بالاسم المضاف ،فيكونا اسمين معربين منصوبين ، وعرّف النّحويون الاسم المنادى : بأنّه الاسم المطلوب إقباله ،وإصغائه ،وسماع ما يريده المتكلّم بحرف من أحرف النّداء ظاهراً ،أو مقدّراً، وعند سيبويه انتصاب الاسم المنادى " على أنّه مفعول به ،وناصبه الفعل المقدّر ،وأصله (يا أدعو زيداً) ،فحذف الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة الاستعمال ،ولدلالة حرف

النّداء عليه "(ابن الحاجب(ج)، ١٩٧٩م، ١٣١/١) ، وعدّ بعض النّحويين المنادى من (المفعول به) ، وقدّروا جملة النّداء (جملة فعليّة) ، تقدير فعلها: (أدعو ، أو أنادي ،أو أعني) (سيبويه، د.ت، ١٨٢/٢، الزمخشري(ب)،١٩٩٩م، ٦٧، وابن عقيل، ٢٠١٠م، ٢٥٨/٣) ،وأشهر أحرف النّداء ثمانية هي : (أ) الهمزة المفتوحة ،و(آ) الهمزة الممدودة، و(أي) المفتوحة الهمزة الساكنة الياء ،و(آي) الممدودة الهمزة الساكنة الياء، و(أيا) ، و(هيا) ، و(وا) ،و (يا) وهي أم الباب (ابن هشام (ب)، ٢٠٠٤م، ٣/ ٤-٧، وابن هشام(أ) ،١٩٦٨م،١٩٦) ، وحدد سيبويه النّداء بخمسة أحرف إذ قال في (باب الحروف التي ينبه بها المدعو) : " فأمّا الاسم غير المندوب ،فينبّه بخمسة أشياء: بيَا ، وأيا ،وهيَا، وأَيْ، وبالألف .نحو قولك : (أَحارَ بن عمرٍو)*إلّا أنّ الأربعة غير الألف[الهمزة] قد يستعملوها إذا أرادوا أن يمدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم"(سيبويه، د.ت، ٢٢٧/٢-٢٢٨، و المبرّد، ١٩٩٤م ، ٢٣٣/٤) ، ولكلّ حرف من حروف النّداء معنىً لموضع يستعمل فيها ، وهي:

(١) (أَ) الهمزة المفتوحة : وهو للنداء مثل (يا)، ويستعمل في نداء القريب المصغي ، وهو الصّحيح ؛ لأنّ سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب (ابن مالك،٢٠٠١م، ٢٤٣/٣، وسيبويه ، د.ت،٢٢٧/٢-٢٢٨، والرّماني،١٢٧٥-١٢٧٦) ، وتمدّ إذا بَعُدَ ، نحو: أزيدُ ، أخالدُ ، وتعدُّ الهمزة أقلّ استعمالاً من (يا) ؛ لأنّ الهمزة تستعمل في القريب المصغي ،و(يا) تستعمل في القريب ،والبعيد ؛ لأنّها أكثر حروفاً، وأكثر مدٍّ، وهي لاتحذف بخلاف " يا "، فإنّها تستعمل للنداء سواء حُذفت أم ظهرت (المالقي،٢٠٠٢م،١٤١-١٤٢).

(٢) (آ) الهمزة الممدودة : وهو حرف لنداء البعيد نقله الكوفيون عن العرب (ابن مالك،٢٠٠١م، ٢٤٣/٢، وابن عصفور،٢٠٠٦م،٢٠٣، والسيوطي،١٩٨٠م،٣/ ٣٦، وحسن،٢٠٠٧م،٤-٥).

(٣) (أَيْ) بفتح الهزة وقصر الياء ، وسكونها لنداء القريب ، وقد اختلف فيها ، فقال المبرّد ،والجزّولي (ت ٦٠٧ ه) : هي لنداء القريب ، وذهب ابن برهان (ت ٥١٨ ه) إلى أنّها للمتوسط، وقال ابن مالك : هي لنداء البعيد (الجَزولي، د.ت، ١٨٧، والاشموني،١٩٩٨م، ١٦/٣) ، وذكر الجوهري(ت٣٩٣ه) في معجم (الصحاح في اللغة) : أنّها (حرف ينادى بها القريب ، والبعيد)

(الجوهري،٢٠٠٩م، ٧٠) ، وهي عند ابن هشام " لنداء البعيد، أو القريب ، أو المتوسط على خلاف ذلك "(ابن هشام(د)،١٣٧٨هـ،١/ ١٠٦، والسيوطي،١٩٨٠م، ٣٤/٣). إذن "أي " ليست كالهمزة في الإختصاص بالقرب ،ومن زعم ذلك لم يعتمد إلّا رأيُه ،" وصاحب هذا الرّأي هو المبرّد وتبعه كثيرٌ من المتأخّرين "(ابن مالك،٢٠٠١م، ٢٤٣/٣) ، ولايجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإن وجد المنادى من غير حرف للنداء ،فالمحذوف حرف النّداء (يا) ؛ لأنّ ذلك خاص بـ(يا) من دون غيرها ؛ لأنّها أمّ الباب (المالقي، ٢٠٠٢م، ٢١٣) .

(٤) (آيْ) بالهمزة الممدودة ،والياء السّاكنة ، لنداء البعيد ، وهي كالهمزة الممدودة لنداء البعيد .حكاها الكوفيون عن العرب ، نحو:" ما حكاه الكسائي من قول بعضهم:(آي أمه) (ابن عصفور،٢٠٠٦م،٢٠٢، والسيوطي،١٩٨٠م،٣٦/٣، وحسن، ٢٠٠٧م،٥/٤) .

(٥) (أيا) وينادى بها كما يُنادى بـ(يا) إلّا أنّها تكون لازمة لنداء البعيد حكماً ،كـ(النّائم ، والغافل) ، وكذلك لايجوز حذفها، وإبقاء المنادى ؛ لأنّ ذلك من خواص (يا) أمّ الباب (المالقي،٢٠٠٢م،٢١٥) ، وإن اشتركت معها في كونها لنداء البعيد، وذكر الجوهري في الصحاح أنّها " من حروف النّداء ينادى بها القريب ،والبعيد، تقول : أيا زيد أقبل " (الجوهري،٢٠٠٩م،٧٠، والسيوطي، ١٩٨٠م، ٣٥/٣).

(٦) (هَيا) وهو حرف لنداء البعيد ، " وهاؤه أصل ،وقيل : بدل من همزة (أيا) ،وجزم به ابن هشام في المغني " (السيوطي،١٩٨٠م، ٣٦/٣، وابن هشام(د)،١٣٧٨هـ، ٢٩/١) ، وهو قول الأكثرين ، ولا يتمّ حذفها ، وإبقاء المنادى ؛ لقلّة النّداء بها بخلاف (يا) (المالقي،٢٠٠٢م،٤٧٢).

(٧) (وا) حرف نداء مختص بباب النّدبة ، نحو : وا زيداه ، وذهب بعض النّحويين أنّها ينادى بها غير المندوب ، نحو : (وا زيدٌ أقبل) ، ومذهب سيبويه ، وجمهور النّحويين على ذلك ، و(وا) أصل برأسهِ ، وهو الصّحيح ، وقيل : هي فرع (يا) ، وأبدلت ياؤها واواً ، وهو قول ضعيف ؛ لا دليل عليه (المرادي،١٩٩٢م،٣٥١-٣٥٢، وابن هشام(د)،١٣٧٨هـ، ٤٨٢/١).

(٨) (يا) وهو حرف نداء ، ينادى بها القريب ، والبعيد ؛ لكثرة استعمالها ،وبكثرة الاستعمال يجوز حذفها في جملة النّداء ، كقوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ (يوسف: ٢٩)، وقد ينادى بها القريب توكيداً ، وقيل يُنادى بها المتوسّط (ابن هشام(د)،١٣٧٨هـ، ٤٨٨/١، و المرادي،١٩٩٢م،٣٥٤) ، ويصحّ حذف حرف النّداء (يا) دون غيره من أحرف النّداء حذفاً لفظيّاً؛ لكثرة استعمالها ،وكذلك لأنّ " يا " أم باب النّداء ، ويجب ملاحظة تقديره في الكلام ،كقوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا فِي سَبۡعِ بَقَرَٰتٍ ﴾ (يوسف: ٤٦)، والتقدير (يا أيُّها)، و(أي) منادى مبني على الضم في محل نصب ، و(ها) للتنبيه .

وهناك مواضع يمتنع حذف حرف النّداء (يا) فيها ، ومنها :

١- نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشدّدة ، نحو : يا الله .

٢- المنادى المتعجّب منه ، نحو : يالَفضلْ الوالدينِ ! .

٣- المنادى النّكرة غير المقصودة ، نحو : يا مُحسناً لا تكدّرْ احسانَكَ بالمَنّ ، وغيرها من المواضع (ابن مالك،٢٠٠١م،٢٥٦/٣-٢٥٧، والصبّان،١١٥٤/٣-١١٥٥، وحسن،٢٠٠٧م،٤-٥).

المبحث الثاني : حروف نصب الفعل المضارع

الأفعال في العربية منها المبني دائماً ، وهما فعلا (الماضي ،والمضارع) ، ومنها المبني حيناً ، والمعرب أحياناً ، وهو الفعل المضارع ، فهو معرب إذا لم تتصل به نون الإناث ،ويبنى معها على السّكون ، ونون التّوكيد المباشر ويبنى معها على الفتح (ابن هشام(ب)،٢٠٠٤م،٣٦/١) ، فمذهب البصريين :

"إنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أنّ الأعراب أصل في الأسماء ،وفي الأفعال ، والأوّل هو الصّحيح " (ابن عقيل،٢٠١٠م٣٤/١، وحسن، ٢٠٠٧م،٦٨/١) ، ويقصد ابن عقيل في ذلك أنّ رأي البصريين هو الصّحيح عنده ،والفعل المضارع يأتي معرباً بإجماع النّحويين البصريين ،والكوفيين ،واختلفوا في

علّة إعرابه ،فمذهب البصريين أنه معرب لثلاثة أوجه ؛ لكونه شائعاً، ولدخول لام الإبتداء عليه ؛ ولأنه يشبه اسم الفاعل في حركته ، وسكونه ، أمّا الكوفيّون ،فهو معرب عندهم لدخول المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة عليه (الأنباري(ب)، المسألة (٧٣)،١٠١/٢، وابن الحاجب(ج)،١٩٧٩م،٦١/٢-٧١). وحالاته الإعرابية ثلاثٌ، فيكون معرباً مرفوعاً إذا لم يسبقه ناصب، ولاجازم، ويكون معرباً مجزوماً إذا سبقه حرف جزم (لم، لمّا ، لا النّافية الجازمة ، لام الأمر الجازمة) ،أو إحدى أدوات الشرط الجازمة ، ويكون معرباً منصوباً إذا كان مسبوقاً بحرف نصب " أنْ ، لن ، كي ، إذن " (الجرجاني (ب)، ١٩٨٨م،٢٠٣-٢٢٩، وابن مالك ،٢٠٠١م، ٣٣٠/٣) ، وهي حروف متّفق عليها ، ويُنصب بأحرف نصب مختلف عليها ، أو تعمل بشروط ، وهي : لام الجحود ، و أو ، و حتّى ، وفاء السّببيّة ، والواو (ابن هشام (أ)،١٩٨٦م، ٢٢٧) ، وهي في كلا النّوعين تعمل النّصب بالفعل المضارع بعدها وتفصيل ذلك كما يأتي :

١- أحرف نصب الفعل المضارع المتّفق عليها :

أ- أنْ المصدريّة : وهي التي تدخل على الفعل المضارع ،فتنصبه ، ولايجوز رفعه ،فإذا دخلت عليه لم يكن إلّا مستقبلاً، كقولك : أُريدُ أنْ أخرج (الزمخشري(ب)،١٩٩٩م،٤١٢، وابن مالك،٣٣٠/٣) ، " وسمّيت حرف استقبال ؛ لأنها تجعل الفعل خالصاً للاستقبال "(الغلاييني،٢٠٠٣م، ١٦٨/٢) ، وعلّة نصبها الفعل المضارع أنّها شبيهة بـ(إنّ المشبّهة بالفعل) التي تختص بالدخول على الاسم المبتدأ في الجملة الإسمية (ابن مالك،٢٠٠١م،٣٣٠/٣) ، وهي أقوى النّواصب ؛ ولذلك نصبت الفعل مظهرة ،ومضمرة (ابن مالك،٢٠٠١م،٣٣٠/٣)، و (أن) المصدريّة: هي التي يؤوّل منها ،ومن صلتها مصدرٌ ،وتقسم إلى:

أولاً: مخففة من (أنّ) وهي باقية على عملها بنصب الاسم المبتدأ في الجملة الإسميّة اسماً لها .

ثانياً : (أنْ) المفتوحة الهمزة السّاكنة النون ،غير المخففة ،وهي النّاصبة للفعل المضارع (ابن مالك،٢٠٠١م،٣٣٠/٣) ، أي : الأصل أن تكون نونها ساكنة.

وسيبويه يحمل (أنْ) المصدريّة السّاكنة النون النّاصبة للفعل المضارع على (أنّ المشبّهة بالفعل) النّاصبة للاسم في حذف حرف الجرّ قبل كلٍّ منهما ، بقوله: " واعلم أنّ اللام ،ونحوها من

حروف الجرّ قد تُحذف من (أن) كما حذفت من (أنّ) ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فَعَلْتُ ذاك حَذَرَ الشّرّ ، أي:[لِحَذَرِ الشّرّ] ...، فـ (أنْ) هاهنا حالها في حذف حرف الجرّ كحال (أنَّ) ، وتفسيرها كتفسيرها " (سيبويه، د.ت،١٥٤/٣) ، والكلام هنا واضح في حمل (أن) النّاصبة للفعل على (أنّ) المشبّهة بالفعل النّاصبة للاسم ، ودخول (أنْ) على الفعل المضارع تُمّحضه " لمعنى الاستقبال، وتكوّن وإيّاه ما يُعرف بالمصدر المؤوّل، تقول : أُريدُ أنْ أراكَ ، وأردتُ أنْ أراكَ، والفعل بعد (أنْ) مستقبل بالنسبة للفعل الذي قبله ... ، فهي تشابه قولك : أُريدُ رؤيتكَ ، وأردتُ رؤيَتَكَ "(الجواري،١٩٧٤م، ٣٨-٣٩).

ب- لن: حرف ينصب الفعل المضارع ،ويخلصه للاستقبال، وهي تنصب الفعل بنفسها (المرادي(أ)،٢٠٠١م،١٢٢٩/٤، والنجّار،١٩٩٩م،٤/٤) ، واختلف النّحويون في صيغة (لن) ، فهي عند سيبويه حرف بسيط" بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنّها في حروف النّصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم"(سيبويه، د.ت،٣/٥، وابن هشام(د)،١٣٧٨هـ، ٣٧٣/١-٣٧٤) ، وذهب الخليل والكسائي (ت ١٨٩هـ) إلى أنها مركّبة ،وأصلها (لا أنْ) حذفت همزة (أن) تخفيفاً ، ثمّ حذفت (الألف) لإلتقاء السّاكنين، وخالفهم سيبويه في ذلك بقوله: " لو كانت على ما يقو ل الخليل لمّا قلت : أمّا زيداً فلن أضربَ؛ لأنّ هذا اسم ، والفعل صلة ، فكأنّه قال : أمّا زيدٌ فلا الضرب له (سيبويه، د.ت،١٥٤/٣) "، والأصل عند الجمهور أنّها حرف بسيط (المرادي ،١٩٩٢م، ٢٧٠-٢٧١، والامامي،١٤١١هـ ،٩١) ، فهي ليست " مركّبة من (لا أنْ)، وحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف لإلتقاء السّاكنين ، خلافاً الخليل ، ولا أصلها (لا) ، فأبدلت [الألف] نوناً، خلافاً للفرّاء "(الأنصاري، د.ت، ٨١).

ج- كي : وهي من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بنفسها، وتعدّ مصدريّة ، وبمنزلة (أنْ) المصدريّة النّاصبة للفعل المضارع في المعنى والعمل ، وهي كذلك " إذا دخلت عليها اللام : لفظاً، كقوله تعالى : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ (الحديد: ٢٣)، أو تقديراً نحو : (جئتكَ كي تُكرمَني) إذا قدّرت أنّ الأصل (لكي) (ابن هشام (ج)، د.ت، ٨١) ، و (كي) هنا ليست حرف جرّ، ولو كانت كذلك لما دخلت عليها (اللام الجارّة) في قولنا : (لكي) ، وإذا لم تدخل عليها (اللام الجارّة) لفظاً ،أو معنىً " كانت

(كي) حرف جرّ بمنزلة (اللام) في الدّلالة على التّعليل ، وكانت (أن) مضمرة بعدها إضماراً لازماً "(البكري،٢٠٠١م،١١٦) ، وذهب الكوفيون إلى أنّ "كي" لاتكون إلّا حرف نصب ؛ لأنّها" من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لايجوز أن يكونَ حرف خفض ؛ لأنّه من عوامل الأسماء "(الأنباري(ب)،٢٠٠٥م، المسألة (٧٨) ،١١٩/٢) ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

أمّا البصريون ، فقالوا :إنّ (كي) تكون حرف جرّ ، واحتجوا على ذلك أنّها عندما تدخل على (ما) الاستفهاميّة يحذف الألف منها للتّخفيف كما يُحذف عندما تدخل (اللام الجارّة) على (ما الاستفهاميّة)، فإنهم يقولون (كيْمَهْ) كما يقولون (لِمَهْ) (الأنباري(ب)،٢٠٠٥م، المسألة (٧٨)، ١٢٠/٢، ابن هشام(د)،١٣٧٨هـ ، ٢٤١/١-٢٤٢) ، والرأي المرجّح أنْ تكون (كي) مصدريّة ناصبة بنفسها ،وذلك إذا دخلت عليها اللام ، كقولنا : (جئتك لكي تُكرمَني) ، فـ (كي) هاهنا ناصبة بنفسها من غير تقدير (أن) المصدريّة النّاصبة ،وإذا قلنا : (جئتكَ كي تكرمَني) ، فالتّأويل أن تكون (كي) بتقدير (أن المصدريّة النّاصبة) التي حذفت طلباً للتخفيف (الأنباري(ب)،٢٠٠٥م، المسألة (٧٨)، ١٢١/٢، و المرادي ،١٩٩٢م، ٢٦٣) .

والخلاصة أنّ الفعل المضارع يأتي منصوباً بعد (كي) سواء اقترنت باللام الجارّة قبلها، أم لم تقترن، وللنّحويين التّأويل والتوجيه لعملها ومعناها.

د - إذن : وتُكتب بصورتين بالنّون :(إذن)، أو بالتنوين (إذاً)، وهي حرف ينصب الفعل المضارع بنفسه بشروط هي:

(١) أن يكون الفعل دالّاً على الاستقبال.

(٢) أن تتصدّر الكلام، فإذا تأخّرت، أو توسّطت ، ألغيت حتماً ،وجاء الفعل قبلها مرفوعاً، نحو: قولك لمن يتفوّق : (أكرمُك إذاً) .

(٣) أن لايفصل بينها ،وبين الفعل المضارع غير القسم ،فهي تعمل مع الفاصل القسم ،كقولنا : (إذن والله أُكرمَك)، ومع غير القسم ،كالقول : (إذاً زيدٌ يُكرمُكَ) تلغى ، ويأتي الفعل المضارع بعدها مرفوعاً (ابن هشام(د)،١٣٧٨هـ،٣١/١، والمرادي،١٩٩٢م،٣٦١-٣٦٢) ، وقال سيبويه في معناها

وعملها :" إعلم أنّ (إذن) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأةً عملت في الفعل عَمَلَ (أرى) في الاسم...، وذلك في قولك : (إذن أجيئكَ)،[و] (إذ آتيكَ)(سيبويه، د.ت، ١٢/٣) ، فهي عنده حرف نصب إذا تصدّرت الجملة ، وكان الفعل المضارع للمستقبل ،ومتّصلة معه، أو منفصلة بالقسم ،وذلك قولك : إذن أجيئَكَ ، وإذن واللهِ أجيئَكَ ، فعملها في المضارع عمل الفعل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة ،كالقول : أرى زيداً فاعلاً ،وأرى والله زيداً فاعلاً (سيبويه، د.ت، ١٢/٣) ، وخالفه ابن هشام في المغني بالإشارة إلى نصب الفعل المضارع ،إذا فُصل بينها ،وبين الفعل بـ (لا النّافية) ، إذ قال: "عملها وهو نصب الفعل المضارع بشرط تصديرها ، واستقباله ، واتصالهما ، أو انفصالهما بالقسم ،أو بـ(لا النّافية) (ابن هشام(د)،١٣٧٨هـ،٣١/١) ، وعلّق في موضع آخر على قولها تعالى :﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٦)، وقوله تعـــالى : ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ (النساء: ٥٣)، وقرئ شاذاً بالنّصب فيهما "(الأنصاري،١٣٧٨هـ،٣١/١، و الامامي،١٤١١هـ، ٩) ، فخالف رأيه بنصب (إذن) للفعل المضارع إذا فُصـــــل بينهما بـ (لا النّافية) ،ووصف ذلك بالشّذوذ .

ونخلص إلى أنّ هذه الحروف تدخل على الفعل المضارع ،فتنصبه بنفسها ، وقد اتّفق النّحويون عليها معنىً ،وعملاً ، وإن اختلفوا في تأويل عملها ومعناها ، وهي تنصب الفعل المضارع عندما تسبقه "بشرط سلامته من نون الإناث ، ونون التّوكيد المباشرة ،فإنّه مع نون الإناث مبني على السّكون ، نحو قوله تعالى : ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، ومع نون التّوكيد المباشرة مبني على الفتح ، نحو : ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ (الهمزة: ٤)(ابن هشام (ب)،٢٠٠٤م،٣٦/١) ، وممّا قاله المرادي في كتاب (الجنى الدّاني) في ايضاحه لعلّة نصب الفعل المضارع عندما يكون مسبوقاً بأحد حروف النّصب ، وعدم جزمه على الأصل ، " ولا يعمل النّصب إلّا لشبهه بما يعمله (أن المصدريّة) ،فإنّها لمّا شابهت نواصب الاسم نصبت ،ولولا ذلك لكان حقّها أن تجزم ، وقد حكي عن بعض العرب الجزم بـ (أن)، و(لن) (المرادي،١٩٩٢م، ٢٦) ، وبذلك فإنّ علّة نصب الفعل المضارع بعد أحرف النّصب ، كونها شابهت نواصب الاسم "إنّ، وأخواتها"، فعملت عملها .

٢- أحرف نصب مختلف عليها :

وتعمل بشروط، وهي : (لام الجحود، ولام التّعليل ، وحتّى، و أو، والواو، والفاء السّببيّة، وثمّ)، و(الواو، وأو، والفاء السّببيّة) أحرف عطف في الأصل، وتنصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مقدّرة مضمرة وجوباً أو جوازاً، وهي:

أ ـ **لام الجحود :** ويسمّيها أكثر النّحويين (لام الجحود) ؛ لأنّ منها الجحد ، أي: النّفي ، قال أبو جعفر النّحاس (ت٣٣٨ ه) : والصّواب تسميتها (لام النّفي)؛ لأنّ الجحد في اللغة إنكار ماتعرفه (ابن هشام(د)، ١٣٧٨هـ، ٢٧٨/١-٢٧٩) ، ويُنصب الفعل المضارع بعدها إن سُبقت بـ(كون ناقص منفي) لفظاً، أو معنىً ، نحو: قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾ (العنكبوت: ٤٠)، وهي تختصّ بالنفي ، وقيل لايكون قبلها من حروف النّفي إلّا (ما، ولا) دون غيرها ، وقد أجاز بعض النّحويين وقوع (لام الجحود) بعد أخوات (كان) قياساً عليها ، وقال آخرون : تقع في كلّ فعلٍ سبقه فعل منفي ، نحو: (ماجئت لتكرمَني). والصّحيح أنها لاتقع إلّا بعد (كان النّاقصة المنفيّة)كما تقدّم (المرادي،١٩٩٢م، ١١٦، وابن هشام (أ)، ١٩٦٨م،٢٢٩-٢٣٠) ، وفي تقدير وإضمار (أنْ النّاصبة) بعدها خلاف بين النّحويين ، إذ ذهب النّحويّون البصريون إلى أنّ (أن) النّاصبة للفعل المضارع بعدها مضمرة وجوباً ، ولايجوز إظهارها وتكون مقدرة إذا ذُكرت (لام الجحود)، والمصدر المؤوّل في محل نصب خبر كان المنفيّة، وكذلك لايجوز تقديم مفعول الفعل المضارع المنصوب بـ (لام الجحود) عليها ، فلايجوز أن تقول : (ما كان زيدٌ دارَك ليدخل) ، أما النّحويّون الكوفيّون ،فذهبوا إلى أنّ(لام الجحود) عاملة بنفسها ،ويجوز تقديم مفعول الفعل المضارع المنصوب بها عليها (الأنباري(ب)،٢٠٠٥م، المسألة (٨٢)،٢/ ١٣٧ -١٣٨) ، (ولام الجحود) لام تأكيد النّفي لكان، مثل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾ (الأنفال: ٣٣)... والتي لتأكيد النّفي تختصّ من حيث الاستعمال بـ (خبر كان) المنفيّة، ولو اسقطتها لم يتغير المعنى (ابن الحاجب(ج)،١٩٧٩م،٢٤٤/٢، و ابن الحاجب(ب)، ١٩٨٠م،٣٤٧) ، ووجه التّوكيد عند الكوفيين أنّ أصل (ما كان لِيفعلَ) ، (ماكان يفعل) ، ثمّ أُدخلت اللام زيادة لتقوية النّفي، كما أُدخلت (الباء) في (ما زيدٌ بقائم) ؛ لذلك ، فعندهم أنّها حرف زائد مؤكّد غير جارٍّ؛ ولكنّه ناصب (الصبّان،٢٠٠٣م، ١٣٧٠/٣).

ب- لام التّعليل : وتُسمّى (لام كي) أيضاً ، وتفيد التّعليل ،أي : أنّ مابعدها علّة وسبب لما قبلها ،كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ (إبراهيم: ٣٠) ، وتنصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة يجوز إظهارها وإضمارها ، نحو: (جئتكَ لتكرمَني) ، والتّقدير : (جئتكَ لأن تكرمَني) ، أمّا الكوفيّون ، فقالوا: إنّها هي النّاصبة ؛ لأنّها قامت مقام (كي) ، فكما (كي) تنصب الفعل بنفسها ، فكذلك ماقام مقامه يعمل عمله (الأنباري(ب)، ٢٠٠٥م، المسألة (٧٩) ، ١٢٣/٢،السامرائي،٢٠٠٧م،٣٠٥/٣) ، وتردد لفظ (لام التّعليل) ،و(لام الجحود) معاً في أبواب النّحو ؛ لأنّهما يتشابهان في بعض الأوجه لنصب الفعل المضارع ،ولكن بينهما فارق دقيق يميّز إحداهما عن الأخرى ، فلكلّ واحدة منهما معنىً يخالف معنى الأخرى ،فـ (لام الجحود) تفيد النّفي العام ،نحو قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ (الأنفال: ٣٣)، أمّا (لام التّعليل) ، فإنّها تفيد التّعليل ، نحو قوله تعالى:﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾ (المائدة: ٩٥)، فما بعدها علّة وسبب لما قبلها ، وإذا دخلت (لام التّعليل) على فعل مضارع مسبوق بنفي ، فالنّفي قبلها داخل على فعل خاص، ليس كوناً عامّاً، وإنّما هو فعل مقيّد بالجار والمجرور، وهما (لام التّعليل، وما دخلت عليه)، والقيد (لام التّعليل ،وما بعدها) منفيّان حتماً ، إذ المعنى بعدها منفي ، أمّا قبلها ، فلايتعيّن النّفي ، أمّا مع (لام الجحود) فالنّفي شامل غير مقيّد ،أي: يكون ماقبل لام الجحود ، وما بعدها؛ لأنّ ماقبلها كون منفي (حسن ، ٢٠٠٧م، ٢٤٤/٤).

وكذلك الحال مع (اللام) التي تسبق (كي النّاصبة) ،فهي غير محضة التّعليل ،وعندما تكون مسبوقة بنفي ،فقد تكون علّة لما قبلها ، أو لاتكون ،والذي يحدد ذلك السّياق ، وبذلك تختلف (لام التّعليل) عن (لام الجحود) في المعنى، وتتفق في نصب الفعل المضارع بعدها .

ولام التّعليل كذلك تَفرق عن (لام الجحود) كونها لا تأتي زائدة لتوكيد النّفي الذي يسبقها ؛ ولذلك ،فإنّها عندما تُحذف يَتغيّر معنى الجملة بخلاف (لام الجحود) ، فمعنى الجملة لايتغيّر عند حذفها منها ، وللام التّعليل ثلاثة تراكيب توجّه معناها هي:

(١) دخولها على الفعل المضارع مباشرة، كقوله تعالى:﴿ فَوَسۡوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ لِيُبۡدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا ﴾(الأعراف:٢٠).

(٢) إقترانها بـ (أنْ النّاصبة) لزيادة التّوكيد ، كقوله تعالى :﴿ وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ (الزمر: ١٢).

(٣) إقترانها بـ (أن) للتوكيد ، وبـ (لا للنّفي) ، كقوله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ ﴾ (البقرة: ١٥٠) (الفضلي،١٩٨٠م،٩٥-٩٦). وبناءً على التّراكيب أعلاه أرى أنّ ظهور (أنّ) في التّركيبين الثّاني ،والثّالث يشير إلى جواز إضمار (أنْ النّاصبة) مع (لام التّعليل) ، وإظهارها بخلاف (لام الجحود) التي يجب معها إضمار (أن النّاصبة) في تركيبها وتقديرها فقط ، أي : تكون مضمرة وجوباً.

ج - وهناك نوعان آخران لـ (اللام النّاصبة) ذكرهما علماء العربية ، وهما غير متداولان في النّحو العربي ، وهما:

(١) لام العاقبة : وهي تسمية بصريّة ، وسمّاها الكوفيّون (لام الصيرورة) ، كقوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا ﴾ (القصص: ٨) ، وسبب تسميتها بـ (لام العاقبة) معنى تفسيري للآية عند البصريين ، وتفسير (ليكون) ،أي: كان عاقبة التقاطهم العداوة ، والحزن ، أمّا تفسير (ليكون) عند الكوفيين ، أي: صار لهم عدواً، وحزناً ، وإن التقطوه لغيرها (الأنباري(ج)،١٩٨٠م،٢٢٩/٢، و الفضلي،١٩٨٠م،٩٦).

(٢) اللام الزّائدة : وهي الواقعة بعد فعلي (الإرادة ، والأمر) ، كقوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا ﴾ (الأحزاب: ٣٣) ، وقوله تعالى :﴿ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنعام: ٧١) ،وقد اختلف النّحويون في توجيهها ،وذكرها أبو حيّان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ) في أربعة أقوال هي:

(أ) إنّها زائدة .

(ب) إنّها بمعنى (كي للتّعليل) .

(ج) إنّها لام (كي) أُجريت مجرى(أن) .

(د) إنّها بمعنى (الباء الزّائدة) (ابوحيان،٢٠١٠م،١٦٣/٤) ، وممن قال بزيادتها الرّضي الأستربادي (ت ٦٨٦هـ) في (كتاب الكافية في النّحو) ، فقال في توجيه معنى (اللام) الواقعة بعد لفظي فعلي (الإرادة ، والأمر): إنّ اللام تكون زائدة ،إذ ذهب في توجيه معناها مذهب النّحويين البصريين في تقدير (أن المصدريّة) ناصبة الفعل بعدها، وتشترك مع أختيها (لام العلّة ، والعاقبة) فيما ذكر لهما من أحكام ، وأساليب (ابن الحاجب(ج)،١٩٧٩م،٢٤١/٢، الفضلي،١٩٨٠م،٩٧-٩٨).

وخلاصة ما تقدّم أنّ (اللام) تأتي ناصبة، وهي نوعان مُتداولان عند النّحويين البصريين، والكوفيين، هما (لام الجحود، ولام التّعليل) ، ونَوعان قليلان ظهرا في تفاسير القرآن الكريم ، هما (لام العاقبة، واللّام الزّائدة) ، وفي توجيه نصبهما للفعل المضارع اختلاف بين النّحويين.

ج- حتّى : حرف غير مختصٍ يستعمل في معانٍ عديدة منها نصب الفعل المضارع ،إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً لما قبلها ،ويكون منصوباً بـ (أن) مضمرة وجوباً ،ولابدّ فيها معنى الإنتهاء؛ لأنّ (حتّى) إنّما جُعلت لما تتناهى إليه الأشياء من أعلاها ، وأسفلها ممّا يكون منتهى الغاية"(ابن فارس، د.ت،٢٢٣، و ابن الحاجب(ج)،١٩٧٩م،٢٤٣/٢) ، وسيبويه جعل لها باباً في كتابه إذ يقول : إعلم أنّ (حتّى) تنصب على وجهين ، فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك : سرت حتّى أدخلَها ، كأنّك قلت : سرتُ إلى أن أدخلَها ، فالنّاصب للفعل هاهنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً ، فالفعل إذا كان غايةً نَصبٌ، والاسم إذا كان غايةً جَرٌّ ،وهذا قول الخليل ،وأمّا الوجه الآخر، فأن يكون السّير قد كان ، والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمارُ (أنْ) ، وفي معناها ، وذلك قولك : (كلّمته حتّى يأمُرَ لي بشيء) (سيبويه، د.ت،١٦/٣-١٧، وابن هشام(ج)، د.ت، ٩٠-٩١) ، ونصب الفعل المضارع بعدها على معنى (إلى أن) ،أو (كي) ،وأن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى زمن التّكلّم ، وأنت لاتريد الواحد ،فيكون النّصب واجباً في الفعل ، نحو: (سرتُ حتى أدخلها غداً) لمعنى (إلى أن أدخلَ) ،أو (كي أدخلَ)، وإذا أردت الحال، أو الماضي ،فيتمّ رفع الفعل المضارع بعدها ،نحو: سرتُ حتّى أدخلُ المدينة " بمعنى (دخلتُها) ،أو(أدخلُها الآن) بالرفع

(المالقي،٢٠٠٢م، ٢٦٠-٢٦١، وابن هشام(د)، ١٣٧٨هـ،١٧٠/١ ، والسامرائي،٢٠٠٧م،٣٢٤/٣-٣٢٥) ، ولايجوز النّصب في الفعل المضارع بعدها. وقد فصّل الشيخ عبدالقاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) في (كتاب شرح الجمل في النحو) بقوله : " أن يكون السّبب ،والمسبب جميعاً قد مضيا ، كقولك : سرتُ حتّى أدخلُها ....، وأن يكون السّبب قد مضى ، والمسبب منتظر ، ومثالهُ قولك : جئتك حتّى تعطيني ، السّبب الذي هو المجيء ،وقد كان ، والمسبب الذي هو (الإعطاء) منتظر لم يكن بعدُ ....، وقد يجوز أن يكون كلّ واحدٍ من السّبب ،والمسبب لم يمضِ ،ومثاله أن تقول : أسيرُ غداً حتّى أدخلَها ،هذه وجوه النّصب "(الجرجاني(ج)،٢٠١١م،٢١٠-٢١١)...،ويُرفع الفعل المضارع بعد (حتّى) في غيرها.

د ـ فاء السّببيّة : وهي من الحروف غير المختصّة في العربيّة ، وتفيد معنى السّببيّة ،أي: يكون ماقبلها سبباً لما بعدها ، ويُنصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوباً ،وعلّة تسميتها بـ (السّببيّة) ؛ لأنّ ماقبلها لمّا كان غير حاصل ؛ لأنّه إمّا منفي ، أو طلب (الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتّمنّي ،والتّرجّي ،والعرض ، والتّحضيض ، والدّعاء) ، فينتظر حصوله شبه الشّرط ، فكان ما بعده كأنّه الجواب للشّرط (الزمخشري،٢٠١٦م، ١٤٣-١٤٤) ، كقوله تعالى في النهي ، وجوابه : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ (طه: ٨١)، وقوله تعالى في الحضّ، وجوابه :﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ (المنافقون: ١٠)، والفعل المضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً في المثالين السّابقين ، ويكون النّصب بـ (فاء السّببيّة) عندما يكون معنى الفعل بعدها مخالفاً لما قبلها ،فقولنا :(لم تزرْنا فنكرمَكَ) ، بنصب الفعل المضارع (نكرمَك) ،ومعنى الكلام :(لم تزرنا فكيفَ نكرمُك) (ابن الحاجب(ج)،١٩٧٩م،٢٤٤/٢، والسامرائي،٢٠٠٧، ٣٢٦/٣-٣٢٧). والخلاصة أنّ (فاء السّببيّة) تنصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً ،إذا كان الفعل بعدها جواباً للنّفي ،أو جواباً للطلب كما سبقت الإشارة ، ويجب الإحتراز عن (الفاء العاطفة)، نحو: (ماتأتينا، فتحدّثنا) ، فالمعنى (ما تأتينا فما تحدّثنا) ،إذ الفعلان مقصودٌ نفيهما ، والفعل المضارع (تحدّثُنا) بعد الفاء يكون مرفوعاً بالعطف على الأوّل (تأتينا) بخلاف (الفاء السّببيّة) التي يشترط فيها أن يكون مابعدها مخالفاً لما قبلها وجواباً له (الصّبّان،٢٠٠٣م، ١٣٨٥/٣)، عندما يكون مصدراً بنفي محض ، أو بطلب؛ "لأنّه لمّا لم يصحّ

عطفه على الأوّل ؛لمخالفته في المعنى نُصب"(المرادي، ١٩٩٢م،٧٤) ،وهذا ماذهب إليه الكوفيّون في توجيه عمل (الفاء السّببيّة) ، وهو نصب الفعل المضارع بالخلاف ، وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بإضمار (أنْ) ، وإليه ذهب بعض الكوفيّين (الأنباري(ب)،٢٠٠٥م، المسألة (٧٦)،١٠٩/٢).

هـ - أو: حرف عطف في الأصل ،ومعناها الإشتراك بين شيئين ،أو أشياء، وهي حرف غير مختصّ يدخل على الاسم ،و الفعل ، فتعطف مفرداً على مفردٍ ،وجملة على جملة ،وهي عند الجمهور تشرك بين الشيئين في الإعراب لا في المعنى وأين وقعت (أو) ، فهي لأحد الشيئين (ابن جني(أ)،١٩٨٢م، ١٧٥) ، فقولنا : (قام زيدٌ أو عمرو) الفعل وقع على أحدهما دون الآخر ، وحدد لها النّحويّون معانٍ خمسة هي: (الشكّ ،والإبهام ، والتخيير ،والإباحة ، والتّقسيم) (ابن عقيل ،٢٠١٠م، ٢٣٢/٣، وابن هشام(ج)، د.ت، ٣٤١) ، ولها معانٍ أخرى غير الإشتراك بين شيئين ،ومنها معنى (بل) للإضراب ، كقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات: ١٤٧)، أي : (بل يزيدون) ،ومعنى (الواو)، ومعنى (ولا) ومن معانيها في (باب أو) في كتاب سيبويه النّصب ، إذ يقول: أعلم أنّ ما انتصب بعد (أو) ، فإنّه ينتصب على إضمار (أن) ،كما انتصب في (الفاء، والواو) على اضمارها ، ولايستعمل اظهارها كما لم يستعمل في (الفاء ،والواو) (سيبويه، د.ت، ٤٦/٣) ، وجعل بعض الكوفيّين عمل النّصب في (أو) قسماً ، (وهو) أو (النّاصبة للفعل المضارع) ، في نحو ، قول امرئ القيس (المصطفاوي، ٢٠٠٤م،٩٦):

فقلت لهُ لاتبكِ عينُك ، إنّما نحاول مُلكاً ،أو نموتَ ، فنُعذرا

جاء في شرح المفصّل لابن يعيش ،ويجوز في قول الشاعر :"أو نموتَ" النّصب ،والرفع النّصب على معنى (إلّا أن نموتَ فنُعذرا) ، ويجوز أن يكون (أو) هاهنا بمعنى (حتّى) ،كأنّه قال : (حتّى نموتَ فنُعذرا) (ابن يعيش ،١٩٩٩م، ٦٢/٧) ، فإن لم تصلح (أو) أن تكون بمعنى (إلّا أن) ،أو (حتّى) ؛ لفساد المعنى عند وضع إحداهما في موضع (أو) وكانت لمجرّد العطف الذي يكون جمعاً بين شيئين (رفعاً ، ونصباً ، وجزماً) ،فكثيراً مايعطف الفعل المضارع على مثله بـ (أو) في مقام الشّكّ بين الفعلين ، أو في أحدهما، ولايُنصب الفعل بعدها بـ (أن) مضمرة وجوباً ، أو جوازاً كما سبق القول (ابن الناظم، ٢٠٠٠م، ٤٧٩-٤٨٠،حسن ،٤،٢٠٠٧/٢٤٧) إذ يكون النّصب بها يُشير إلى أنّ ماقبل (أو) ليس مثل مابعدها في الشكّ ؛ لكونه محقق الوقوع ،أو راجحه (ابن الناظم، ٢٠٠٠م ،

٤٨٠، السامرائي،٢٠٠٧م،٣/٣٢٢-٣٢٣) ، وذهب الكسائي إلى أنّ (أو) هذه ناصبة بنفسها ،وذهب الفرّاء إلى أنّ الفعل المضارع بعدها منصوب بالخلاف ، ومذهب البصريين أنّ "أو" عاطفة ، والفعل بعدها منصوب بـ (أن مضمرة) ، وهو الصّحيح (المرادي،١٩٩٢م،٢٣٢).

ز- الواو : وهو في الأصل لمعنى العطف ،وتشرك بين شيئين ، اسمين كانا ،أو فعلين ،أو جملتين ،وتكون ناصبة بشروط عند دخولها على الفعل المضارع ،وتُسمّى (واو المعيّة)، ويسمّي الكوفيّون هذه الواو (واو الصرف) وليس النّصب بها خلافاً لهم، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٢)، وجاءت تسميتها مختلفة عند ابن هشام في المغني في موضعين ،فقد أعقب الآية أعلاه بالقول: والحق أنّ هذه (واو العطف)(ابن هشام(د)،١٣٧٨هـ، ٤٧٢/١) ، وقال معلقاً على الآية نفسها في موضع آخر : والصّواب أن (الواو) فيهن للمعيّة (الأنصاري،١٣٧٨هـ، ٤٩٦/١) ، وأيضاً نجد سيبويه في (باب الواو) في كتابه يقول:"إعلم أنّ (الواو) ينتصب مابعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد (الفاء)....، وإنّها النّصب يستقبح فيها أن تشرك بين الأوّل ،والآخر ،كما استقبح ذلك في (الفاء) (سيبويه، د.ت، ٤١/٣) ، ويُنصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوباً بشرط أن يسبقها (نفي محض، أو طلب، أو ملحقاتهما) ، ولابدّ كذلك أن تدلّ على المصاحبة الحقيقية عند تحقق معنى ماقبلها وما بعدها (حسن،٢٠٠٧م، ٢٨٧/٤) ، كقولك : (لاتأكلْ وتتكلّم) فالنّهي مسلّط على ماقبل الواو، وما بعدها مجتمعين ، والنّصب يشير إلى عدم الجمع بينهما ، فإنْ اجتمعا كانت (الواو) عاطفة مابعدها على ماقبلها ،وتشركه في الإعراب أيضاً ، وهو الجزم، فالعطف يدلّ على الإشتراك ، والمصاحبة في العمل والإعراب .وخلاصة القول في (الفاء السّببيّة ،وأو ،والواو) أنهّا جميعاً في الأصل أحرف عطف ، وتعمل النّصب في الفعل المضارع بعدها بشروط واحدة متشابهة ،وأهمها :أن لايشترك ماقبلها وما بعدها ، وإذا اشتركت ، فهي (عاطفة) ، وتكون شاملة للأمرين مجتمعين ،ويكون العطف مقطوعٌ به .

ز- ثمّ : وهي في الأصل حرف عطف مفرد على مفر ،وجملة على جملة ،و" يقتضي ثلاثة أمور : التشريك في الحكم، والتّرتيب ،والمهلة "(ابن هشام(د)، ١٣٧٨هـ، ١٥٨/١،المرادي،١٩٩٢م، ٤٢٦) ، وأجرى الكوفيّون (ثمّ) مجرى (الفاء السّببيّة ، والواو) في جواز نصبها الفعل المضارع بعدها إذا

كانت مسبوقة بالشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ ۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (النساء: ١٠٠)، بنصب الكاف في الفعل المضارع (يدركَ) بقراءة الحسن ، والجرّاح (الزمخشري(أ)،٢٠٠١م،٥٩٠/١، وابن هشام(د)،١٣٧٨هـ، ١٦١/١) ، وكذلك جُعلت (ثمّ) ناصبة للفعل المضارع بعدها ،"وهي أن نعطف الفعل على اسم خالص" (الصبّان،٢٠٠٣م، ١٤٠٠/٣) ، نحو قول الشاعر:

إنّي وقتلي سُلَيكاً ثمّ أعقلَه كالثّور لمّ عافت البقرِ

فـ (أعقلَه) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (ثمّ) و وإنّ (أعقله) في تأويل مصدر معطوف على (قتلي)، والتّقدير : وقتلي سُلَيكاً ثم عقلي إيّاه، و(قتلي) غير شبيه بالفعل(تأويل الفعل) ، وهو اسم خالص من التقدير ،أي: (اسم جامد) (الأزهري،٢٠٠٠م،٣٩٠/٢، ابن عقيل،٢٠١٠م،٢٢/٤، وابن هشام(أ)، ١٩٦٨م،٢٣٣). وأرى أنّ (ثمّ) لاتُعدّ من الأحرف التي تختصّ بالدخول على الفعل المضارع، فتنصبه؛ بالنّظر إلى اختصاصها، وهو (العطف)، فكثيراً ما يأتي الفعل بعدها معطوفاً على ما قبله ، أمّا عملها في نصب الفعل المضارع ،فلم يتّفق عليه النّحويّون، وأجده من باب التوسّع في العربيّة ، وهو قليل، وشواهده القرآنية، والأدبيّة محدودة .

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله ربّ العالمين الذي أغدق على المخلوقات بعطاياه الوفيرة حمداً يليق بجلاله وكبريائه ،وأرجو منه سبحانه التسديد والصّواب في الأعمال كلها ،والصّلاة والسّلام على النبيّ المختار سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وآله وصحبه المجتبين الأخيار .... أمّا بعد :

فإنّني في ختام هذا البحث، يمكنني القول إنّ دراسة النحو العربي تظلّ ركيزة أساسية لاستيعاب أسرار اللغة العربية وجمالياتها، حيث سعى هذا العمل إلى تسليط الضوء على الحروف الناصبة للاسم والفعل، مبرزًا دورها الحيوي في توضيح المعاني وإثراء الدلالات ضمن التراكيب النحوية. وقد أكدت النتائج أنّ فهم هذه الحروف وقواعدها لا يعزز القدرات العلمية فحسب، بل يسهم أيضًا في تعميق الارتباط بلغة القرآن الكريم، التي تُعدّ منبع إلهام هذا البحث. وبهذا، يقدّم هذا العمل

إضافة نوعية إلى المكتبة العربية، متمثلة في تحليل دقيق وموجز يعزز الوعي بأهمية النحو كأداة لاستكشاف أبعاد الكلام ودلالاته، داعيًا إلى مزيد من الدراسات التي تثري هذا المجال الحيوي، وإنّ دراسة (نصب الاسم والفعل بعد الحرف في النّحو العربي)، وتفاصيل ذلك يؤدّي إلى استخلاص النّتائج الآتية:

١- أظهر البحث أهمية تصنيف الحروف النّاصبة للاسم ، والفعل في اللغة العربية كونه أداة لفهم التّراكيب النّحويّة ،ودلالاتها .

٢- استعرض المبحث الأول حروف النصب التي تدخل على الجملة الإسميّة وعملها في تغيير المعنى والإعراب ،وكذلك التي تدخل على الاسم المفرد وأثرها في معنى واعراب الاسم.

٣- بيّن المبحث أنّ النّصب في الاسم ينسخ حكم الإعراب ، ويغيّر المعنى بخلاف نصب الفعل المضارع ،فهو يؤدّي إلى تغير حركة آخره ،وينقل معناه من الحال إلى الاستقبال .

٤- أوضح المبحث خطأ الحسن بن قاسم المرادي -رحمه الله- في نقله لرأي الفرّاء - رحمه الله - في حرف النّصب (لكنّ) ، فنسب إليه ،أنّها حرف مركّب وأصلها(لكن ، وأن) في حين الرّأي الصّحيح للفرّاء في كتابه (معاني القرآن) ، أنّ (لكنّ) المشددة النّون حرفاً واحداً ، وليست مركّبة من حرفين كما ذكر المرادي في كتاب(الجنى الدّاني في حروف المعاني).

٥- أثبت المبحث عدم صواب رأي ابن مالك في كتابه (شرح التّسهيل) في قوله بنصب (إلّا) التي للاستثناء للاسم المستثنى بعدها بنفسها ، وزعمه إنّ ذلك موافق لرأي سيبويه ،والمبرّد ،والجرجاني - رحمهم الله- وقوله : إنّ سيبويه خالف النّحويين البصريين بهذا الرّأي ،في حين أننا نجد أنّ سيبويه يؤكّد في كتابه :أنّ عامل النّصب للاسم المستثنى الواقع بعد (إلّا) ما قبله وليس (إلّا)، وهو موافق لمذهب النّحويين البصريين ، وليس كما ذهب إليه ابن مالك - رحمه الله - .

٦- تناول المبحث الثاني حروف نصب الفعل المضارع، وبيّن تفاصيل معنى كلّ منها وأثره في نصب الفعل بعدها بنفسها (مباشرة) ،أو التي تنصبه بـ (أن مضمرة) مقدّرة وجوبًا، أو جوازًا ،وقدم ذلك بدراسة مفصّلة .

٧- بيّن المبحث أنّ اللام النّاصبة للفعل المضارع (أربعة أنواع) ، نوعان متداولان هما: (لام الجحود ، ولام التّعليل) ، وقد اتّفق عليهما النّحويون البصريون ،والكوفيّون ، ونوعان قليلان ظهرا في تفاسير القرآن الكريم ،هما: (لام العاقبة ، واللام الزّائدة) ، وقد اختلف النّحويون في توجيه قيامهما بنصب الفعل المضارع بعدهما ،وفي معناهما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسّلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيّبين الطّاهرين.

قائمة المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم .**

١. ابن الحاجب(أ)(ت٦٤٦هـ)، أبو عمر عثمان. (١٩٨٢). الإيضاح في شرح المفصل (موسى بناي العليلي، محقق). مطبعة المعاني.
٢. ابن الحاجب(ب) (ت٦٤٦هـ)، أبو عمرو عثمان. (١٩٨٠). شرح الوافية نظم الكافية (موسى بناي العليلي، محقق). مطبعة الآداب.
٣. ابن الحاجب(ج)(ت ٦٤٦هـ)، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر. (١٩٧٩). كتاب الكافية في النحو (رصي الدين الأستراباذي، شارح). (ط. ٢). دار الكتب العلمية.
٤. ابن السراج (ت٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن سهل. (١٩٩٦). الأصول في النحو (عبد الحسين الفتلي، محقق). (ط. ٢). مؤسسة الرسالة.
٥. ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، بدر الدين محمد بن مالك. (٢٠٠٠). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (محمد باسل عيون السود، محقق). دار الكتب العلمية.
٦. ابن جني(أ) (ت٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان. (١٩٨٢). اللمح في العربية (حامد المؤمن، محقق). مطبوعة العاني.
٧. ابن جني(ب) (٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان. (١٩٩٨). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (محمد عبد القادر عطا، محقق). دار الكتب العلمية.

٨. ابن عصفور (ت٩٦٩هـ)، علي بن مؤمن. (٢٠٠٦). مثل المقرب (صلاح سعد محمد المليطي، محقق). دار الآفاق العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

٩. ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبد الله. (٢٠١٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (محمد محيي الدين عبد الحميد، محقق). دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠. ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، أبو الحسين أحمد. (دون تاريخ). الصاحبي (أحمد صقر، محقق). مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.

١١. ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، جمال الدين محمد بن عبد الله. (٢٠٠١). شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، محققان). دار الكتب العلمية.

١٢. ابن منظور(ت٧١١هـ)، أبو الفضل جمال الدين. (٢٠٠٣). لسان العرب. دار صادر.

١٣. ابن هشام (أ)(ت٦٧١هـ)، أبو محمد جمال الدين. (١٩٦٨). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (عبد المتعال الصعيدي، محقق). (ط. ٤). مطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

١٤. ابن هشام (ت٧٦١هـ) (ج)، أبو محمد عبد الله جمال الدين. (دون تاريخ). شرح قطر الندى وبل الصدى (محمد محيي الدين عبد الحميد، محقق). مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥. ابن هشام(ب)(ت٦٧١هـ)، أبو محمد جمال الدين. (٢٠٠٤). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (محمد محيي الدين عبد الحميد، محقق). دار الطلائع للنشر والتوزيع.

١٦. ابن هشام(د) (ت٧٦١هـ)، جمال الدين عبد الله. (١٩٩٩). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (مازن المبارك، محمد علي حمد الله، محققان). مطبوعة أمير، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٧. ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري (أميل بديع يعقوب، محقق). دار الكتب العلمية.

١٨. أبو حيان (ت٧٤٥هـ)، محمد يوسف. (٢٠١٠). تفسير البحر المحيط (عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوتي، أحمد النجولي الجمل، محققون). (ط. ٣). دار الكتب العلمية.

١٩. الأردبيلي، محمد عبد الغني. (٢٠١٦). شرح الأنموذج في النحو للزمخشري (ت٥٣٨هـ) (قاسم نعيم الطائي الحنفي، محقق). دار الكتب العلمية.

٢٠. الأزهري (ت٩٠٥هـ)، خالد بن عبد الله. (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (محمد باسل عيون السود، محقق). دار الكتب العلمية.

٢١. الأشموني(ت٩٠٠هـ)، أبو الحسن نور الدين. (١٩٩٨). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك". دار الكتب العلمية.

٢٢. الإمامي، محمد حسين. (١٩٩٠). خلاصة مغني اللبيب. المطبعة العلمية.

٢٣. امرؤ القيس. (٢٠٠٤). ديوان امرؤ القيس (عبد الرحمن المصطفاوي، محقق). (ط. ٢). دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٤. الأنباري(أ) (ت٥٧٧هـ)، عبد الرحمن بن محمد. (١٩٩٧). أسرار العربية (محمد حسين شمس الدين، محقق). دار الكتب العلمية.

٢٥. الأنباري(ب) (ت٥٧٧هـ)، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٥). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (محمد محيي الدين عبد الحميد، محقق). دار الطلائع للنشر والتوزيع.

٢٦. الأنباري(ج)(ت٥٧٧هـ)، أبو البركات بن عبد الرحمن. (١٩٨٠). البيان في غريب إعراب القرآن (طه عبد الحميد طه، محقق). الهيئة المصرية العامة للكتب.

٢٧. الترمذي (ت٢٧٩هـ)، أبو عيسى محمد بن عيسى. (٢٠٠٩). الجامع الكبير (سنن الترمذي) (شعيب الأرنوط، محقق). دار الرسالة العالمية.

٢٨. الجرجاني (أ) (ت٤٧١هـ)، أبو بكر عبد القاهر. (٢٠٠٩). المقتصد في شرح رسالة الإيضاح (الشربيني شريدة، محقق). دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٩. الجرجاني (ب)(ت٤٧١هـ)، عبد القاهر. (١٩٨٨). العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية. شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي.(البدران زهراوي، محقق). (ط. ٢). دار المعارف.

٣٠. الجرجاني (ج) (ت٤٧١هـ)، عبد القاهر. (٢٠١١). شرح الجمل في النحو (خليل عبد القادر عبسي، محقق). (ط. ١٠). دار ابن حزم.

٣١. الجزولي (ت٦٠٧هـ)، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. (دون تاريخ). المقدمة الجزولية في النحو (شعبان عبد الوهاب محمد، محقق وشارح). مطبعة أم القرى.

٣٢. الجواري، أحمد عبد الستار. (١٩٧٤). نحو الفعل. مطبوعة المجتمع العلمي العراقي.

٣٣. الجوهري (ت٣٩٨هـ)، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (٢٠٠٩). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (محمد محمد تامر، أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، محققون). دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٤. حسن، عباس. (٢٠٠٧). النحو الوافي. مكتبة المحمدي.

٣٥. الخشاب (٥٦٧هـ)، أبو محمد عبد الله بن أحمد. (١٩٧٢). المرتجل في شرح الجمل (علي حيدر، محقق). دمشق.

٣٦. الدقر، عبد الغني. (١٩٩٣). معجم قواعد اللغة العربية النحوية والصرفية. (ط. ٢). دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٧. رضا، أحمد. (١٩٦٠). معجم متن اللغة: موسوعة لغوية حديثة. دار مكتبة الحياة.

٣٨. الرماني (ت٣٨٤هـ)، أبو الحسن علي بن عيسى. (٢٠٢١). شرح كتاب سيبويه (شريف عبد الكريم النجار، محقق). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٩. الزمخشري(أ) (ت٥٣٨هـ)، أبو القاسم محمود بن عمر. (٢٠٠١). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (ط. ٢). دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٠. الزمخشري(ب) (ت٥٨٣هـ)، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. (١٩٩٩). المفصل في صنعة الإعراب (أميل بديع يعقوب، محقق). دار الكتب العلمية.

٤١. الساقي، فاضل مصطفى. (١٩٧٠). اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية. المطبعة العالمية.

٤٢. السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٧). معاني النحو. دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٣. سيبويه (ت١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (دون تاريخ). كتاب سيبويه (عبد السلام محمد هارون، محقق وشارح). دار الجيل.

٤٤. السيوطي (٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن. (١٩٨٠). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (عبد العالم سالم مكرم، محقق وشارح). جار البحوث العلمية.

٤٥. الصبان (ت٨٥٥هـ)، أبو العرفان محمد بن علي. (٢٠٠٣). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مع شرح الشواهد للعيني). دار الفكر.

٤٦. عبد الحميد، محمد محيي الدين. (٢٠٠١). سبيل الهدى على شرح قطر الندى وبل الصدى (عبد الجليل العطار البكري، محقق). (ط. ٣). مكتبة دار الفجر.

٤٧. عبد الحميد، محمد محيي الدين، وعبد اللطيف، محمد. (دون تاريخ). المختار من صحاح اللغة. دار السرور.

٤٨. الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، مصطفى. (٢٠٠٣). جامع الدروس العربية (محمد فريد، محقق). المكتبة التوفيقية.

٤٩. الفراء (ت٢٠٧هـ)، أبو زكريا يحيى بن زياد. (٢٠٠٢). معاني القرآن (إبراهيم شمس الدين، محقق). دار الكتب العلمية.

٥٠. الفضلي، عبد الهادي. (١٩٨٠). اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية. دار القلم.

٥١. المالقي(٧٠٢هـ)، أحمد عبد النور. (٢٠٠٢). رصف المباني في شرح حروف المعاني (أحمد محمد الخراط، محقق). (ط. ٣). دار القلم.

٥٢. المبرد (ت٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد. (١٩٩٤). المقتضب (محمد عبد الخالق عضيمة، محقق). مطابع الإهرام التجارية.

٥٣. المرادي(أ) (ت٧٤٩هـ)، بدر الدين الحسن بن قاسم. (٢٠٠١). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (عبد الرحمن علي سليمان، محقق). دار الفكر العربي.

٥٤. المرادي(ب)(ت٧٤٩هـ)، الحسن بن قاسم. (١٩٩٢). الجنى الداني في حروف المعاني (فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، محققان). دار الكتب العلمية.

٥٥. النجار، محمد عبد العزيز. (١٩٩٩). ضياء السالك إلى أوضح المسالك: صفوة الكلام على توضيح ابن هشام. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٦. الهلالي، هادي عطية مطر. (١٩٨٦). الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.

٥٧. الوراق (ت٣٨١هـ)، أبو الحسن محمد بن عبد الله. (٢٠٠٢). علل النحو (محمود جاسم الدرويش، محقق). بيت الحكمة.